

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

ضوابط التقديم والتأخير في الجملة العربية
(دراسة تطبيقية)

The Anastrophe Regulations of Arabic
Predicate sentences
An Applied study

إعداد الطالب
محمد علي محمد الزيوت

إشراف
الدكتور محمود الديكي
٢٠٠٩م

ضوابط التقديم والتأخير في الجملة العربية (دراسة تطبيقية)

The Anastrophe Regulations
of Arabic sentence (An Applied study)

إعداد الطالب

محمد علي محمد الزيوت

ورقمه الجامعي ٠٤٢٠٣٠١٠٠٥

إشراف

الدكتور محمود الديكي

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

د. محمود الديكي (مشرفاً ورئيساً)

أ.د. علي البواب (عضواً)

د. سعيد أبو خضر (عضواً)

د. أمجد طلافحة (عضواً)

قُدمت

هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها

بتاريخ: ٢٠٠٩ / ٨ / ٥

الإهداء

إلى أحق الناس بحسن صحبتي التي يتوق لؤلؤ عينيها
دوماً إلى فرحي التي ابتسامتها تهوّن عليّ مصائب الدنيا
ودعاؤها يذلل عثرات الطريق
التي منحت كل ما ملكت من صادق الود لأبنائها وبذلت لهم عصارة
عمرها وروحها وفكرها التي حملتني وهنا على وهن
فأوصاني بها ربي
..... أُمي الحبيبة.

إلى الذي عاش ويعيش لأبنائه ومنحهم كل شيء ليرتقي بهم
إلى كل خير وإلى مصاف النبلاء من الناس في العالم الذي
أبسني بالقتاعة والرضا تاجاً والذي العزيز.

إلى إخواني وأخواتي الذين يغمرونني بصادق ودهم وكامل محبتهم
.... إلى الأخفياء الذين ما بخلوا عليّ بالدعاء الصادق أحبتي.

أهدي هذا الجهد المتواضع مع المحبة
والتقدير والاحترام.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد..
فإني أشكر الله العليّ القدير الذي منّ عليّ بإنجاز هذا العمل المتواضع وإخراجه إلى حيّز الوجود.

وأقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرفي الفاضل الدكتور محمود الديكي لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة ، ولما قدمه لي من توجيهات وإرشادات تفيض حكمة وعلمًا والتي كان لها كل الأثر في إخراج هذه الرسالة بهذه الصورة، ولما لمستّه منه من سعة الصدر.

كذلك الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة ؛ لمشاركتهم في مناقشة هذه الرسالة ، ولتوجيهاتهم وإرشاداتهم النابعة من عميق خبراتهم.

كما أقدم خالص شكري وتقديري إلى الدكتور عبد الله الزيوت لما تفضل به عليّ من توجيهات فيما يتعلق بالقرآن الكريم وتفسيره جزاه الله عني خير الجزاء.

وأقدم كذلك خالص الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني في إتمام مهمتي وأخص بالذكر الأفاضل أشرف الزيوت وشادي أبو حسين ومحمد مفرّج الذين ما بخلوا عليّ بملاحظاتهم الهادفة لإثراء هذا العمل والوصول به إلى ما هو عليه اليوم.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....ج	
الشكر.....د	
الفهرس.....هـ	
الملخص باللغة العربية.....ك	
المقدمة.....١	
التمهيد.....٦	
الفصل الأول: (ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الاسمية).....١١	
• الجملة الاسمية وترتيب عناصرها.....١٢	
• ترتيب عناصر الجملة الاسمية.....١٣	
ضوابط التقديم.....١٤	
المبحث الأول: التقديم وجوبا.....١٦	
المطلب الأول: الضوابط اللفظية.....١٧	
١. التزام الصدارة.....١٧	
٢. التزام الحكاية.....٢١	
٣. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية.....٢٢	
المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.....٢٤	
١. التزام الترتيب.....٢٤	
٢. الغرض الدلالي.....٢٥	
٣. نقض الوظيفة الإعرابية.....٢٧	
المبحث الثاني: التقديم جوازا.....٣٠	
الضوابط المعنوية (أمن اللبس).....٣١	
المبحث الثالث: منع التقديم.....٣٧	
المطلب الأول: الضوابط اللفظية.....٣٨	
١. التزام الصدارة.....٣٨	
٢. التزام الحكاية.....٤٠	
المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.....٤١	

١. نقض الوظيفة الإعرابية..... ٤١
٢. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية..... ٤٢
٣. نقض الغرض النحوي..... ٤٣
٤. نقض الغرض الدلالي..... ٤٤
٤٦. **الفصل الثاني: (ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الفعلية)**.....
- تمهيد:..... ٤٧
- المبحث الأول: التقديم وجوبا..... ٤٩
- المطلب الأول: الضوابط اللفظية..... ٥١
١. التزام الصدارة..... ٥١
٢. نقض الوظيفة الإعرابية..... ٥٢
- المطلب الثاني: الضوابط المعنوية..... ٥٤
١. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية..... ٥٤
٢. تعارض القواعد الإعرابية..... ٥٥
٣. الغرض الدلالي..... ٥٦
- المبحث الثاني: التقديم جوازا..... ٥٨
- الضوابط المعنوية..... ٥٩
١. أمن اللبس..... ٥٩
- القرائن ودورها في التقديم والتأخير..... ٦٠
٢. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية..... ٦٢
- المبحث الثالث: منع التقديم..... ٦٤
- المطلب الأول: الضوابط اللفظية..... ٦٥
١. التزام الموقع..... ٦٥
٢. خفاء العلامات الإعرابية مع عدم وجود قرينة..... ٦٩
- المطلب الثاني: الضوابط المعنوية..... ٧١
١. أمن اللبس..... ٧١
٢. نقض الوظيفة الإعرابية..... ٧١
٣. نقض الغرض الدلالي..... ٧٣
٧٤. **الفصل الثالث: (الدراسة التطبيقية)**.....
- المبحث الأول: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية..... ٧٧

المطلب الأول: التقديم وجوبا.....	٧٨
الضوابط اللفظية.....	٧٩
١. التزام الصدارة.....	٧٩
الضوابط المعنوية.....	٨٧
١. التزام الترتيب.....	٨٧
٢. الغرض الدلالي.....	٨٩
٣. نقض الوظيفة الإعرابية.....	٩١
المطلب الثاني: التقديم جوازا.....	١٠٣
الضوابط المعنوية (أمن اللبس).....	١٠٤
المطلب الثالث: منع التقديم.....	١٢٣
الضوابط اللفظية.....	١٢٤
التزام الصدارة.....	١٢٤
الضوابط المعنوية.....	١٣٠
١. نقض الوظيفة الإعرابية.....	١٣٠
٢. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية.....	١٣١
٣. نقض الغرض النحوي.....	١٣٣
٤. نقض الغرض الدلالي.....	١٣٧
المبحث الثاني: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية.....	١٤٠
المطلب الأول: التقديم وجوبا.....	١٤١
الضوابط اللفظية.....	١٤٢
١. التزام الصدارة.....	١٤٢
٢. نقض الوظيفة الإعرابية.....	١٥١
الضوابط المعنوية.....	١٦٣
١. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية.....	١٦٣
٢. تعارض القواعد الإعرابية.....	١٦٥
٣. الغرض الدلالي.....	١٦٦
المطلب الثاني: التقديم جوازا.....	١٧١
الضوابط المعنوية.....	١٧٢
١. أمن اللبس.....	١٧٢

٢. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية ١٧٩
- المطلب الثالث: منع التقديم ١٨٢
- الضوابط اللفظية ١٨٣
١. التزام الموقع ١٨٣
٢. خفاء العلامات الإعرابية مع عدم وجود قرينة ١٨٩
- الضوابط المعنوية ١٩٠
١. أمن اللبس ١٩٠
٢. نقض الوظيفة الإعرابية ١٩١
٣. نقض الغرض الدلالي ١٩٥
- الخاتمة ١٩٨
- المصادر والمراجع ٢٠١
- الملخص باللغة الانجليزية ٢٠٨

ملخص

ضوابط التقديم والتأخير في الجملة العربية

دراسة تطبيقية

إعداد الطالب

محمد علي محمد الزيوت

إشراف:

الدكتور محمود الديكي

تتناول هذه الدراسة الضوابط النحوية التي تحكم عملية التقديم والتأخير في الجملة الإنسانية العربية سواء أكانت اسمية أم فعلية ، وتتكون الدراسة من مقدمة عرض فيها الباحث بشكل موجز مضمون رسالته ، وثلاثة فصول وخاتمة. تحدث الباحث في الفصل الأول عن ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الاسمية؛ فعرض لوجوب تقديم الخبر وضوابط ذلك، ثم جواز التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر وضوابط ذلك، ثم منع تقديم الخبر مع تحديد الضوابط لذلك، وأما الفصل الثاني فقد تناول فيه الباحث ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الفعلية فعرض لوجوب التقديم في المفعول به والفاعل ، وضوابط ذلك ، ثم جواز التقديم ، ثم منع التقديم مع تحديد الضوابط لذلك ، أما في الفصل الثالث فقد قام فيه الباحث بتطبيق ما توصل إليه من ضوابط التقديم والتأخير على آي القرآن الكريم؛ فأورد العديد من الآيات القرآنية التي تتفق مع هذه الضوابط في كل من الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...
فقد حفل الدرس النحوي العربي بدراسة التراكيب اللغوية، وعلاقة الكلمات التي تؤلف الجملة العربية بعضها ببعض، فوصف النحاة ترتيب عناصر الجملة، ثم عالجوا قضايا تتعلق بالتراكيب اللغوية كالحذف والإثبات والفصل والوصل والتقديم والتأخير، وغيرها.

وظاهرة التقديم والتأخير ظاهرة لغوية تؤكد مرونة اللغة العربية وحيويتها، وقد تناولها النحويون والبلاغيون مبنى ومعنى واضعين نظاماً خاصاً في أصل الترتيب وفي الخروج عنه، فالأصل في المفعول به مثلاً أن يتأخر عن الركنين الأساسيين في الجملة، ولكنه قد يتقدّم على أحدهما أو كليهما. والأصل في الخبر أن يأتي بعد المبتدأ، ولكنه قد يتقدم عليه أيضاً. وهذا التقديم أو التأخير لا بدّ له من أن يكون خاضعاً لضوابط تجيزه أو توجبها.

وقد ألمح النحاة إلى هذه الضوابط في طيات كتبهم، لكنهم لم يفرّدوا لها باباً خاصاً باستثناء ابن السراج في أصوله، وقد اقتصر هذا الباب على ذكر ما لا يجوز فيه التقديم جاعلاً إياه في ثلاثة عشر باباً، ولم يفرّد لهذه الضوابط كتاباً متخصصاً يهدف إلى جمعها وتصنيفها بشكلٍ منظمٍ، فهي متناثرة في بعض كتب النحو وبعض كتب البلاغة أيضاً.

ومن هنا تتبع أهمية هذه الدراسة في جمع هذه الضوابط المتناثرة في الكتب وضمها في بحثٍ واحدٍ، والوصول إلى نتيجة علمية تحصي هذه الضوابط وتحكم عناصر الجملة العربية بناءً عليها تقديماً وتأخيراً، وتطبيق هذه الضوابط على آيات القرآن الكريم. أما مشكلة الدراسة فتتمثل في الوصول إلى الضوابط التي تضبط عناصر الجملة العربية تقديماً وتأخيراً، وتأثير صفة الحتمية والعموم في هذه الضوابط وهل هذه الضوابط لفظية أم معنوية وما مدى صحتها ودقتها ؟

حيث تهدف الدراسة إلى جمع الضوابط التي تحكم عناصر الجملة العربية تقديماً وتأخيراً والمتناثرة بين طيات كتب النحو، وتطبيق هذه الضوابط على آيات القرآن الكريم. هذا وسييسر الباحث في هذه الدراسة مستخدماً المنهج الوصفي الاستقرائي في البحث عن الضوابط الواردة في ثنايا الكتب العربية، واستقراء حالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم. ثم يعتمد تقنية التحليل في وصف هذه الضوابط بهدف بناء النموذج النظري لضوابط التقديم والتأخير في العربية.

وعن الدراسات السابقة ففي حدود علم الباحث لا توجد دراسة سابقة متخصصة في هذا المجال، فبعد البحث والسؤال تبين له أن لا دراسة في هذا العنوان، ولكن ثمة دراسات موازية قد بحثت في التقديم والتأخير وهي دراسات بلاغية دلالية. ومن هذه الدراسات: أولاً: أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم: محمود محمد السيد شيخون – الطبعة الأولى – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ١٩٨٣ م.

وهي دراسة بلاغية خالصة، يقول الكاتب في خاتمتها: " في هذا البحث المتواضع تناولت بالدراسة والتحليل فناً من فنون البلاغة، وكنزاً من كنوز البيان، وهو فن التقديم والتأخير، فكشفت النقاب عن أثره عند القدماء والمحدثين، ووضعت قواعده وأحكامه، وأبرزت لطائفه وأسراره.

ثانياً: ظاهرة التقديم والتأخير بين المبنى والمعنى في القرآن الكريم: على محمد جعفر – رسالة ماجستير - ١٩٨٦ م.

وهذه الدراسة تركز على المعنى بشكل خاص، وتعتمد عليه في سيرها. ولا أدلّ على ذلك من قول الكاتب في مقدمتها " وقد دأبت في هذا البحث على تناول القاعدة النحوية، وتبينت المؤيدين لها والمعارضين، من قدماء ومحدثين، وقد اتخذت لنفسى بينهم سبيلاً ... وكان نبراسي في ذلك هو الوقوف على المعنى ... مبيناً أثر هذا التقديم في المعنى، مستعيناً بالبلاغيين والمفسرين "

ثالثاً: أسلوب التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة، شعر الهذليين نموذجاً: مها علي الشطناوي – رسالة ماجستير – ١٩٩٦ م.

وهذه الدراسة تبحث في أنماط التقديم والتأخير بين البلاغيين والنحويين. تقول الكتابة في الملخص " يتناول هذا البحث دراسة أسلوب التقديم والتأخير عند البلاغيين والنحويين، وتهدف الدراسة إلى معرفة أنماط أسلوب التقديم والتأخير التي جاءت عندهم "

رابعاً: التقديم والتأخير في القرآن الكريم، عز الدين الكردي، ط ١ دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧.

وهي دراسة بلاغية أسلوبية إذ حاول فيها الباحث المقارنة بين كل آيتين متشابهتين في الموضوع، حدث في إحداها التقديم ولم يحدث في الأخرى. محاولاً، تحديد الفرق في الدلالة بينهما بالإضافة إلى الإشارة إلى ما قدم وحقه التأخير أو ما أخر وحقه التقديم. حيث يقول الكاتب في مقدمتها:

"لقد حاولنا الأخذ بقانون الموازنة في تفسير النصوص القرآنية التي وقع فيها التقديم والتأخير، نعني: المقابلة بين كل نصين متشابهين حدث فيهما من ذلك شيء واجب الملاحظة في الوصف، ولا يمكن أن تخلو الملاحظة نم معرفة ما قدم، وحقه التأخير أو أخر حقه التقديم.

لهذا يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى البحث عن الإطار النظري لضوابط التقديم والتأخير من خلال وصف واستقراء الجملة الإسنادية العربية فعلية كانت أم اسمية، وتطبيق ذلك على أي القران الكريم.

وقد جاءت في ثلاثة فصول ، حيث تناول الباحث في الفصل الأول ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الاسمية ، فعرض فيه أصالة الترتيب في مكونات الجملة الاسمية، وجاء المبحث الأول من الفصل في التقديم الواجب لكل من المبتدأ والخبر ، وذكر الباحث فيه الضوابط التي تحكم التقديم وجوباً ، كما عرض الباحث في المبحث الثاني من الفصل التقديم جوازاً في الجملة الاسمية وأشهر ضوابطه أمن اللبس وهو ضابط معنوي، إضافة إلى الضوابط اللفظية كالرتبة والعلامة الإعرابية ، وفي المبحث الثالث من الفصل الأول عرض الباحث ضوابط امتناع التقديم لركني الإسناد في الجملة الاسمية مستنداً إلى آراء النحاة وما توافر من شواهد على ذلك.

أما الفصل الثاني ، فقد عرض فيه الباحث ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الفعلية ، و جاء في ثلاثة مباحث أيضاً ، عرض الباحث فيه أصالة الترتيب في مكونات الجملة الفعلية ، ثم عرض في المبحث الأول ضوابط التقديم وجوباً في الفاعل والمفعول به ثم جاء المبحث الثاني والذي عرض فيه جواز التقديم بين أركان الجملة الإسنادية بما يحقق المعنى والفائدة ، ثم امتناع التقديم في البحث الثالث معتمداً على ما يحكم ذلك من ضوابط لفظية أو معنوية.

أما الفصل الثالث والأخير ففيه دراسة تطبيقية على القران الكريم، وقد وقف الباحث فيه على ما وقع من تقديم وتأخير في مكونات الجملتين الاسمية والفعلية في آيات سور كتاب الله تبارك وتعالى، حيث حاول تطبيق الضوابط التي توصل إليها في الفصلين الأول والثاني من ضوابط لفظية ومعنوية على حالات التقديم والتأخير التي وردت فيه، وقد كانت حالة تقدم الخبر (الجار والمجرور) على المبتدأ (النكرة) أكثر الحالات وروداً في تركيب الجملة الاسمية ، وتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً لأنه جاء ضميراً متصلاً بالفعل ، أكثر حالات التقديم والتأخير في مكونات الجملة الفعلية.

لقد حاول الباحث جهده أن يعرض لكل الضوابط التي تحكم عملية التقديم والتأخير في مكونات الجملة ، سواء أكانت ضوابط معنوية أم لفظية مستعيناً على ذلك

بكتب النحاة والبلاغيين ، وإن لم تضمّن تلك الضوابط بشواهد على كل حالة من حالات التقديم والتأخير ، ذلك أن التقديم والتأخير يرتبط بالنحو والبلاغة ارتباطاً وثيقاً فليس ثمة تقديم وتأخير له ما يبرره من ضوابط النحو إلا وله معنى دلاليّ وبلاغيّ يكتسبه في سياق نص الحالة والمقام.

هذا جهد المقل فإن أصبت فالله الحمد والفضل وإن جانب الصواب رأيي أو أخطأت فعسى أن تكون هذه محاولة جادة لإضافة ما أستطيع في خدمة اللغة العربية هوية أمتنا، **ر ت ي ن د ي ي ن ج ن ج** .

تمهید

إنَّ التقديم والتأخير يعني العدول عن أصل وضع الجملة ، والأصل في وضع الجملة ما تتمّ به الفائدة، وإيصال المعنى ، فالأصل في تركيب الجملة الاسمية مبتدأ وخبر وفي الفعلية فعل متقدم يتلوه فاعل أو نائب فاعل ، إن الجملة كلام ، والكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، أي المفيد بحكم أصل وضعه ، لأن الأصل في الكلام أن يكون الفائدة ، فإذا لم نراع النمط الأصل وغير ترتيب الكلمات ورتبها وعلاقاتها دون نظام ؛ فلن تتم الفائدة في التركيب ، وحدث خلل في المعنى وفساد في العلاقات السياقية^(١).

ليس ثمة شك في أن حد الجملة يتحدد من خلال ارتباطه بمقومات ثابتة، يمكن تحقيقها في أشكال محددة للجملة العربية، وقد حاول النحاة حصر أشكال الجملة في حدها الأدنى ، بالاعتماد على فكرة الإسناد أو الفائدة^(٢).

إن تشكيل العناصر الأساسية للجملة يرتبط بمجموعتين من العناصر ترتبط الأولى بمقولة الإسناد^(٣)، وترتبط الثانية بمقولة العمل، ويقوم الإسناد على عنصرين هما: المسند، والمسند إليه، ولكنهما يختلفان من حيث مكوناتهما ومواقعهما، ووظائفهما، ثم إن للإسناد صوراً ثلاثاً: فقد يكون مفرداً، وقد يكون متداخلاً، وقد يكون متعددًا، أما العمل فتلثي الأطراف، وأطرافه هي: العامل والمعمول والحركة الإعرابية ظاهرة أو مقدرة^(٤).

ولا شك في أن قرينة الترتيب أو الرتبة لها أهمية كبيرة وأثر فاعل في التمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ذلك أن الترتيب بين عنصري الجملة اسمية أو فعلية ، أمر

(١) ينظر: تمام حسان، الأصول، دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١، ص ١٤٧.

(٢) ينظر: علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٩١-٩٤.

(٣) ينظر: المرجع نفسه، ص ٤٣، ٤٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ٩٥ - ٩٧.

حتمي وملتزم ، إذ لا يجوز بحال التغاضي عنه ، فلو تقدم الفاعل على الفعل مثلاً لأصبحت الجملة اسمية ، ولذلك رأى النحاة أن الفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة ، فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل، كما لا يجوز أن يتقدم جزء من الكلمة عن جزئها الآخر^(١).

كما أن الترتيب من أبرز العناصر التي تخدم المعنى وتشير إلى المقصود بشكل أكثر وضوحاً، إذ يقدم المهم على الأقل أهمية طلباً لإظهار ترتيب المعاني في النفس، فالكلمات كما يقول الجرجاني " تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس"^(٢).

فالترتيب فن من الفنون التي يعتني بها فصحاء اللغة، وأصحاب البيان في أساليب الكلام، وذلك لأنهم يجيدون التصرف في القول ووضع الموضع الذي يناسب المعنى ويظهره كما يريد المتكلم ليفهمه السامع أو القارئ على النحو المطلوب، وقد أشار سيبويه إلى أهمية التقديم والتأخير ودوره في المعنى، يقول: "فإن قدمت المفعول على الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأولى منه وإن كان، إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"^(٣).

لقد اتخذ سيبويه من التقديم والتأخير رمزاً للعناية والاهتمام في حين أن عبد القاهر الجرجاني يرى أن قصر فائدة التقديم والتأخير على العناية والاهتمام يبعد عن أن يكون عنصراً مهماً من عناصر إدراك أسرار التركيب اللغوي وفهمه والوصول إلى كنهه وتذوق حلاوة ما فيه إذا يقول: "فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء أن يدعي أنه كذلك في عموم الأحوال فأما أن يجعله بين بين فيزعم أنه للفائدة في بعضها وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض فمما ينبغي أن يرغب عن القول به وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام

(١) ينظر: أبو البركات بن أحمد بن محمد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٥٧ ص ٧٩.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة القاهرة - القاهرة ١٩٦١، ص ٤٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ج ١، ص ٣٤.

بالهمزة فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت أفعلت فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده وإذا قلت أنت فعلت فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه ومثال ذلك أنك تقول أبنييت الدار التي كنت على أن تبنيها أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه تبدأ في هذا ونحوه بالفعل لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل " (1)

ومع أن رأي الجرجاني فيه منطقية في تحليل الكلام إلا انه يصب في النهاية في أن العناية الاهتمام فذا قدمت شيئاً من الجملة لأنك تشك فيه فانك في الواقع تقديمه لان مهتم به

إن التقديم والتأخير عند علمائنا من السلف يكون لأمر يتعلق بالبنية الداخلية وليس كما يرى بعض الباحثين المحدثين، ومنهم إبراهيم أنيس الذي يقول: "ولست أعالى حيث أقرر هنا أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الجملة (الإسناد) في الجملة المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة من نحو: زيداً ضربت ، زيداً ضربته ، أما التقديم في مثل الآيات القرآنية،

وژت ت ت ت ژ [الفاتحة: ٥]

وژ چ چ چ ژ [العنكبوت: ۵۶]

وژ ئۇ ئۇ ئۇ ئۇ ئۇ ئۇ

ي ي ي ن ن ن ث ث ث [الحاقة: ٣٠ - ٣١]

وژې کې کي گي گي گي گي ن ژ [الضحى: ۹ - ۱۰]

فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية، فهي إذاً أشبه بالقفائية الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص^(٢).

وهذا رأي مخالف لما ذهب إليه العلماء القدامى، ومنهم الجرجاني الذي يقول في مثل هذا الرأي معتبراً إياه عيباً: "واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين،

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨٦ - ٨٧.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط ٧، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٣٣.

فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارةً بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه، ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخر، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال".^(١)

لقد جاء التقديم والتأخير في كلام العرب وأشعارهم كثيراً، فضلاً عما جاء منه في أروع الكتب بياناً وأكثرها فصاحة (القرآن الكريم)، حيث جاء التقديم على صور متعددة في الجملة الاسمية بين المبتدأ والخبر وفي الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل، والمفعول به، لكن هذا التقديم والتأخير جاء وفق ضوابط أشار إليها النحاة في طيات كتبهم، كما أشار النحاة إلى تقسيم هذه الضوابط إلى لفظية ومعنوية وهل هي ضوابط وجوب أم ضوابط جواز، وسأعرض تالياً لأهم الضوابط في التقديم والتأخير في الجملة الاسمية.

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨٦، ٨٧.

الفصل الأول

ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الاسمية

المبحث الأول: التقديم وجوباً.

المبحث الثاني: التقديم جوازاً.

المبحث الثالث: منع التقديم.

عكس ذلك، وفقاً لقواعد نحوية أو وفاءً بحاجات في الموقف اللغوي. وفي غير حالات الوجوب هذه يتسم التركيب بالمرونة، بحيث يصح أن تقدم أحد العنصرين الإسناديين على الآخر، مع ملاحظة أن الأصل هو تقديم المسند إليه، فلا يصح العدول عنه إلا لاعتبارات بلاغية " (١).

ومما يدخل على عنصري الجملة الاسمية أفعال وحروف تسمى النواسخ، تلك التي تعمل على تغيير الحكم الإعرابي لهذين العنصرين، فيصبح العنصر الأول (المبتدأ) اسماً للفعل أو للحرف الناسخ، ويصبح العنصر الثاني (الخبر) خبراً للفعل أو للحرف الناسخ، والأصل في ترتيب النواسخ مع ركني الإسناد في الجملة أن يكون الناسخ أولاً حرفاً أو فعلاً ثم اسمه ومن ثم الخبر (٢).

وفي موضوع شبه الجملة وترتيبها مع جملتها سواء أكانت جملتها فعلية أم اسمية فإن الناظر إلى شبه الجملة في الكلام العربي عامة، وفي القرآن الكريم على وجه الخصوص يجد أن رتبته التأخير عن مُتعلِّقها، ذاك هو الأصل في الرتبة، وكغيرها من عناصر الجملة فإنها تتقدم على عاملها وتتحرك بين عناصر الجملة - سواء أكانت فعلية أم اسمية - وفضلاتها، وهذا مظهر من مظاهر التوسع في شبه الجملة الذي أشار إليه النحاة بقولهم: يتوسع في الجار والمجرور والظروف ما لا يتوسع في غيرها، وإنما يأتي التقديم لأغرض بلاغية، فيتصدر الجملة أو يفصل بين المتلازمين وغيرها (٣).

ضوابط التقديم:

إن الحديث عن ضوابط التقديم والتأخير في الجملة العربية يعني الحديث عن الأحكام التي تخضع لها الجملة في تحديد مواقع عناصرها، فالجملة العربية لا تعتمد شكلاً واحداً في تحديد مواضع هذه العناصر ، وإنما يوجد لها أشكال متعددة، لكل منها دوره في تحديد المواقع، الأمر الذي جعل من تحديد هذه الأشكال التي تأخذها العلاقات الموقعية أساساً معتمداً في مجال دراسة الجملة العربية وتحديد أقسامها وأنواعها.

(١) ينظر: علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص ١٤٥

(٢) محمد بن علي الصبان ت ١٢٠٦هـ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ج ١، ص ٢٣٢ - ٢٣٥، ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٣) ينظر: تاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني ت ٦٨٤هـ، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة البيرموك، سلسلة الآداب واللغويات، ص ١٤٩.

إن ظاهرة ترتيب عناصر الجملة تتناول كل العوامل المؤثرة في تحديد مواضع الصيغ من كلمات أو تراكيب في الجملة؛ وعليه فإن تحديد موقع طرفي الإسناد متوقف على الوفاء باحتياجات المعنى المقصود لأن العلاقات الموقعية بين عناصر الجملة ذات اتصال مباشر بالتعبير عن المعنى المقصود^(١).

ووفقاً للتصور السابق فإن العلاقة بين عناصر الإسناد في الجملة الإسنادية تتخذ أشكالاً ثلاثة هي:

١. تقديم المسند إليه على المسند وجوباً.
 ٢. تقديم المسند إليه على المسند جوازاً.
 ٣. امتناع التقديم.
- وسأعرض تالياً لضوابط تقديم المسند إليه في الجملة وجوباً.

(١) ينظر: علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٢١٨.

المبحث الأول:

التقديم وجوباً.

في الجملة الاسمية

المطلب الأول : الضوابط اللفظية.

المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.

المبحث الأول التقديم وجوباً في الجملة الاسمية

المطلب الأول: الضوابط اللفظية:

الضوابط اللفظية هي التي تتعلق بشكل الجملة، وعناصرها، ولا تعتمد على المعنى، وإنما الشكل هو العنصر المتحكم في عناصر الجملة تقديماً وتأخيراً، وثمة ضوابط لفظية تؤثر في ترتيب عناصر الجملة فيتقدم المسند إليه على المسند فيها وجوباً وهي:

أولاً: التزام الصدارة:

هناك أسماء وحروف لها صدر الكلام مثل: لام الابتداء وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط، والحروف المشبهة بالفعل، وما وإن النافيتين ولا النافية، وكم الخبرية، ولام القسم وما التعجبية وحروف العرض والتحضيض وأحرف التنبيه و(لا) و(أما) و(رب) وضمير الشأن، و(لا) النافية للجنس، وما أضيف إلى ما له صدر الكلام، ومعنى أن للكلمة صدر الكلام أنها تقع في صدر الجملة فلا يتقدم عليها ركن من أركانها.

وقد أكد النحاة صدارتها في بداية الجملة ووضعوا لها أحكاماً فلا يعمل فيها ما قبلها باستثناء حرف الجر والمضاف؛ فإنهما يعملان فيها، ويكون لها صدر الكلام، تقول: بمن مررت؟ وإلى من تذهب أذهب معك، وتقول: كتاب من أخذت؟ ويصح أن يعمل فيها ما بعدها، فلا يعمل ما قبلها بما بعدها، إذ لا تقع فاعلاً أو مفعولاً لما قبلها، ولا تدخل عليها إن ولا أخواتها، ولا غير ذلك مما يؤثر في حالتها الإعرابية، فلا تقول: جاء من يدرس؟ ولا رأيت من يدرس؟ وأنت تقصد الاستفهام، ويؤثر فيها ما بعدها أي أن العوامل اللفظية تعمل فيه فتقول: سل أيهم قام، (أي) اسم استفهام مرفوع على الابتداء، وتقول سل أيهم قام، أي هنا اسم موصول بمعنى الذي منصوب على أنه مفعول به^(١).

(١) ابن كمال باشا ت ٩٤٠هـ، أسرار النحو، تحقيق: أحمد حسن حامد، ط١، دار الفكر، عمان، الأردن، ١٩٨٦م، ص ٣٠٠.

ولا يعمل ما بعدها بما قبلها، فلا تقول: (خالداً ما رأيت)، ولا (رأيت ما خالداً)
ولا يتقدم ما بعدها عليها فلا تقول: (محمد إن أكثر من أكرمك)، ولا: (في طريقك من
كفيت)^(١).

فألفاظ الصدارة تلزم موقعاً واحداً وهو صدر الجملة، وألفاظ الصدارة لا جنور لها
تكفل وجود مرجعية معرفية لها في المعجم؛ وعليه فإن وجودها في صدر الجملة يمنع
حركة العناصر الأخرى^(٢)، فلا يتقدم عليها شيء من عناصر جملتها؛ فإذا كان المبتدأ لفظاً
من ألفاظ الصدارة كأسماء الاستفهام أو الشرط أو (ما) التعجبية – أو غيرها مما له الحق
في المجيء مبتدأ - فإنه يتقدم وجوباً ، ث ط ث نم نى نى بج بح بخ □ □ ث

[المائدة: ٥٠]

فقد جاءت (مَنْ) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ، وقد تصدرت جملتها في الآية
الكريمة.

ومن ذلك أيضاً أسماء الشرط، فهي تلزم صدر الجملة وتمنع تقدم أي من عناصر
الجملة عليها، يقول السيوطي: " (لأداة الشرط الصدر) أي صدر الكلام (فلا يسبقها معمول
معمولها) ؛ أي : لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها ؛
لأنها عندهم كأداة الاستفهام وما النافية ونحوها مما له الصدر " ^(٣).
يقول زهير ^(٤):

" وَمَنْ لَمْ يَصْنَعْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ يُضَرَّسْ بِأَنْيَابٍ، وَيُوطَأَ بِمَنْسَمٍ "

فقد جاءت (مَنْ) في صدر البيت وبداية الجملة وهي اسم شرط في محل رفع مبتدأ.

ث ط ث ث ط ث ث ط ث ث ن ث [البقرة: ٢٢١]

اتصلت بالمبتدأ لام الابتداء التي لها الصدارة فتقدم وجوباً.

وكما يتقدم المبتدأ وجوباً على الخبر إذا كان من الألفاظ التي لها الصدارة فإن
الخبر يتقدم على المبتدأ وجوباً للسبب نفسه يقول الجرجاني: "الاستفهام له صدر الكلام

(١) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١، ج ٤، ص ٣٣٢.

(٢) ينظر: حسن خميس الملق، الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية، عالم الفكر، عدد ٤، مجلد ٣١، ٢٠٠٣، ص ٢٣٨، ٢٣٩.

(٣) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٤ ص ٣٣٢.

(٤) زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير، دار صادر، بيروت، ١٩٦٤، ص ٨٧.

ويختص هذا الضابط بما ورد عن العرب من أمثال وحكم وأقوال مأثورة، بقي نصها على حاله التي ورد عليها، إذ إنها بقيت على هذه الحالة ؛ لأنها تمثل الحدث اللغوي الذي جاء في سياقه، لذا فإن العلماء لم يغيروا في ترتيب نصها ولم يبدلوا فيها، بل تركوها لأنها تلزم شكلاً واحداً في روايتها، وهذا لا يغير في القاعدة شيئاً ذلك أن هذه الأمثال من طبيعة اللغة وليست خروجاً عن قواعدها.

ومما جاء على ذلك وخالف القاعدة النحوية قولهم: "ليس عبد بأخ لك" ^(١).
ففي المثل السابق جاء المبتدأ نكرة وهذا يخالف القاعدة النحوية، إذ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ورغم ذلك فقد جاء المبتدأ نكرة على الحكاية.
كما أن الخبر يتقدم على المبتدأ وجوباً التزاماً بالحكاية ومن ذلك قولهم: " في كل واد بنو سعد" ^(٢).

ففي المثل السابق تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً والسبب في ذلك هو الحكاية فمثل هذه الأمثال تروى على حالها الذي جاءت عليها ولا يتغير فيها شيء فلا يحدث فيها تقديم ولا تأخير.

ثالثاً: حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية:

إن حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية في الجملة العربية تشير إلى أن لكل عنصر إعرابي رتبة أو وظيفة معينة مع ما قبله وما بعده، فمثلاً رتبة المفعول به بعد رتبة الفاعل، فإن تقدم المفعول به على الفاعل يكون تقدمه لفظاً وشكلاً لا رتبة، وكذلك حال الضمير الذي يجب أن يعود على سابق له في الرتبة، فإذا اتصل ضمير الخبر بالمبتدأ فيجب أن يتقدم الخبر على المبتدأ، حتى يعود ضميره الذي اتصل بالمبتدأ على اسم سابق، وتبقى رتبته محفوظة وكذلك وظيفته ^(٣).

يقول السيوطي: إن الخبر يتقدم وجوباً على المبتدأ إذا كان مسنداً إلى مشتمل على ضمير ملابسه نحو: (في الدار صاحبها)، إذ إن تأخير الخبر في المثل السابق يعني أن يعود الضمير على متأخر رتبة ولفظاً وهذا لا يجوز ^(٤).

(١) أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ت ٥١٨هـ، مجمع الأمثال، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة ، بيروت ، ج ٢، ص ٢٠٩.

(٢) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢ ص ٣٥.

(٣) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ج ١ ص ٤٥٦.

(٤) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٣٦.

و تقديم المبتدأ في مثل قولهم: (على التمرة مثلها زبدًا) يترتب عليه أن يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك ممتنع باتفاق النحاة، إذ يرى النحاة في ذلك: أن يعود الضمير على متقدم لفظاً ورتبة كأن يعود من الخبر على المبتدأ، أو أن يعود على متقدم لفظاً متأخر رتبة كأن يعود من المبتدأ على الخبر المتقدم أو أن يعود على متأخر لفظاً متقدم رتبة كأن يعود الضمير في المفعول به المتقدم على الفاعل المتأخر نحو: خاف ربه عمر، ولا يجوز بحال عند النحاة أن يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، كأن يعود الضمير من المبتدأ المتقدم على الخبر المتأخر^(١).

إن منع النحاة عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة جاء متسقاً مع الذوق اللغوي، فالوظيفة الأساسية للضمير هي الربط بين التراكيب، ثم التعبير والمطابقة بينهما، ذلك أن عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة يفسد التركيب ويجعله رديئاً، وغير ملائم للذوق اللغوي، إذ إنه لا يحقق الغرض المنشود من الضمير في مثل هذا التركيب، فأين الاسم السابق الذي ذكر قبله حتى يقوم بالربط بينه وبين ما اتصل به هذا الضمير ويتطابق معه إنه لم يُذكر بعد، لذلك كان لا بد من تقديم الخبر (وهو الاسم السابق) لتحقيق فكرة الربط والمطابقة، ومن هنا كان ذكر الضمير قبل مرجعه وما سيربطه بما قبله عبثاً^(٢).

المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.

الضوابط المعنوية: هي تلك الضوابط التي تتعلق بالمعنى في الجملة التي حدث فيها التقديم والتأخير، إذ إن المعنى هو الغاية من الكلام، وهو أساس وجود الضوابط التي من شأنها أن تحافظ عليه من الخلط واللبس أو التحول إلى اتجاه آخر لدى المتلقي قارئاً أو سامعاً أو حتى المتكلم، فالمعنى يتحكم بعناصر الجملة تقديماً وتأخيراً، لذا فقد وجدت مجموعة من الضوابط التي تتحكم وتضبط تأليف الجملة وتركيبها، فكان منها الضوابط المعنوية لوجوب التقديم وهذا ما سأحدث عنه تالياً:

أولاً: التزام الترتيب:

وهذا الضابط مهم وضروري في المحافظة على سلامة التركيب وإيصال المعنى المقصود من الجملة، حين تصبح الرتبة الوسيلة الوحيدة في تحديد أركان الجملة، ومن ذلك

(١) ينظر: أبو السعود حسنين الشاذلي، المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٦٣.

(٢) ينظر: محمود بكر، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، المطبعة الفنية، القاهرة، ج ٢ ص ٩٠. وينظر: أبو السعود حسنين الشاذلي، المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، ص ٦٣.

أن يتساوى كل من المبتدأ والخبر في درجة التعريف أو التنكير، بحيث يصلح وضع أحدهما مكان الآخر، ولا قرينة يعرف بها المبتدأ من الخبر، فتكون الوسيلة لمعرفة كل منهما هي قرينة الرتبة والترتيب، فيحكم على المتقدم بأنه المبتدأ وعلى المتأخر بأنه الخبر، وبذلك لا يحدث ارتباك في تحديد وظائف الكلمات في الجملة، ومن أمثلة ذلك:

(الحق الباقي والباطل الفاني)، (الباقي الحق والفاني الباطل)

(الأصدقاء المخلصون)، (المخلصون الأصدقاء)

(أخي صديقي)، (صديقي أخي)

(أفضل منك أفضل مني)، (أفضل مني أفضل منك)

فكل من عنصري الجملة في الأمثلة السابقة صالح لأن يكون مبتدأ أو خبراً، والذي يميز بينهما قرينة الرتبة.

ثانياً: الغرض الدلالي:

المقصود بالغرض الدلالي أنّ المعنى في الجملة هو الذي يفرض التقديم أو التأخير بين عناصرها، إذ إن عدم التقديم في مثل هذه الحالة يؤدي إلى إفساد المعنى وإلى نقض الغرض الدلالي المقصود من الجملة.

يقول السيوطي في معرض ذكر حالات وجوب تقديم الخبر: " السادس أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو: " الله درك " فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه في التقديم، ومنه (سواء عليّ أُمْتُ أم قَعَدْتُ) على أن المعنى سواء عليّ قيامك وعدمه"^(١).

كان الضابط في المثالين السابقين في وجوب التقديم هو الغرض الدلالي حيث إن الغرض الدلالي المقصود من هذين المثالين يقتضي هذا الترتيب ومن ذلك أن عبارة (الله درك) من عبارات التعجب السماعية - التي خرجت عن صيغتي التعجب القياسيتين المعروفتين؛ لذلك فهي لا تحمل معنى التعجب إلا إذا جاءت على هذا الشكل، ولو غيرنا الترتيب فيها لخرجت عن كونها عبارة تعجب سماعية، ولما دلت على التعجب.

ومن ذلك أيضاً أسلوب الحصر، فأسلوب الحصر من الحالات التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ، والفاعل على المفعول، أو العكس بناء على الغرض الدلالي المقصود

(١) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٣٥.

فالخبر في الآية الكريمة جملة فعلية فعلها ماض والمبتدأ اسم ظاهر.

وٹ ڈژ ٹہ ٹہ ٹو ٹو ٹو ٹو ٹو ٹو [البقرة: ١٥]. وفي هذه الآية جاء

الخبر جملة فعلية فعلها مضارع والمبتدأ اسماً ظاهراً.

وٹ ڈژ ٹہ ٹہ ٹو ٹو ٹو ٹو ٹو ٹو ٹو [البقرة: ٢٣٣].

وهنا جاء الخبر في الآية الكريمة جملة فعلية فعلها مضارع والمبتدأ اسماً ظاهراً

أيضاً.

جاء الخبر في الآيات الكريمة السابقة جملة فعلية، فهو من حيث الصيغة فعلٌ، ولهذا امتنع تقديمه، لأنه يترتب على التقديم الخروج عن الجملة الاسمية الإسنادية والدخول في الجملة الفعلية وبذا تتحول الجملة من الاسمية إلى الفعلية.

وكما هو الحال في منع تقديم الخبر في حال أن التقديم يؤدي إلى تغير في التركيب، فكذاك حال تأخير الخبر وتقديم المبتدأ؛ فإن تقديم الخبر واجب إذا كان تأخيره يؤدي إلى تغيير وظيفته النحوية، وفي ذلك يقول السيوطي في معرض ذكره لحالات تقديم الخبر وجوباً: "أن يكون تقديمه مصححاً للابتداء بالنكرة وهو الظرف والمجرور والجملة"^(١).

إن تقديم المبتدأ النكرة على شبه الجملة أو الجملة يحول إعراب شبه الجملة من الخبر إلى الصفة، وبذا تنتقض الوظيفة الإعرابية للخبر من جهة، ويتغير معنى التركيب من جهة أخرى إضافة إلى أن الإسناد يكون ناقصاً.

يقول الجرجاني: "وتقول: عندي مالٌ فيكون مال مبتدأ مع كونه نكرة... ويلزم في هذا النحو تقديم الخبر على المبتدأ... وذلك أنهم لو قالوا: مال عندي لجاز أن يظن أن عندي صفة للمال"^(٢).

ٹ ڈژ ٹو ٹو ٹو ٹو ٹو ٹو ٹو ٹو ٹو [الأنعام: ٦٧].

وٹ ڈژ سح سخ سم صم صم صم صم [ق: ٣٥]

فالمبتدأ في الآيتين الكريمتين السابقتين على الترتيب (مستقر)، (مزيد)، كلاهما نكرة محضة، وقد سوغ الابتداء بهما تقدم الخبر عليهما وهو في الأولى جار ومجرور، وفي الثانية ظرف، ولو تأخر الخبر في هذه الصورة لالتبس بالصفة، لأن المبتدأ النكرة

(١) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢ ص ٣٥.

(٢) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج ١، ص ٣٠٨.

مفتقر إلى التخصيص ثم يأتي الخبر ليحكم به على المبتدأ بعد تخصيصه، فحاجة النكرة إلى الصفة الموضحة أشد من حاجتها إلى الخبر، لذلك وجب تقديم الخبر خشية الالتباس بالصفة لو تأخر^(١).

(١) ينظر: محمد بن علي الصبان ت ١٢٠٦هـ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ص ١٤٠.

المبحث الثاني:
التقديم جوازاً
في الجملة الاسمية

المبحث الثاني: التقديم جوازاً في الجملة الاسمية

الضوابط المعنوية:

ليس ثمة ضوابط لفظية تحكم جواز تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية، بل إن هناك ضابطاً رئيساً واحداً يحكم هذا الجواز وهو أمن اللبس، وهو ضابط معنوي، وسأتحدث عنه تالياً.

أمن اللبس:

إن الضابط الرئيس في جواز التقديم هو أمن اللبس، وقد سبقت الإشارة إلى وجوب التقديم وضوابطه التي تهدف إلى منع حدوث اللبس في التركيب، وبذا فإن جواز التقديم لا يحكمه سوى ضابط أمن اللبس، فإذا كان التقديم لا يؤثر في التركيب ولا يغيره أو يحدث فيه خللاً عندها يكون جائزاً؛ فالغاية من الكلام هي الإفادة، وإيصال المعنى بشكل واضح (١).

فإذا وجدت قرينة توضح المراد وتمنع اللبس، ويعرف بواسطتها كل من المبتدأ والخبر، لا يلزم الترتيب، بل تكون العناصر النحوية حرة الحركة تقديماً وتأخيراً، ويمكن التطبيق على ذلك بمجموعة من الشواهد التي توضح هذه القضية:

يقول حسان بن ثابت هاجياً^(٢):

" قبيلة الأم الأحياء أكرمها وأغدر الناس بالجيران وافيها "

فأصل الجملة: أكرمها الأم الأحياء، ووافيها أغدر الناس بالجيران فالمبتدأ في الشطر الأول (أكرمها) والخبر (الأم) وفي الشطر الثاني المبتدأ (وافيها) والخبر (أغدر).

ويقول آخر:

" بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد " (١).

(١) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج ١، ص ٤٥٥

(٢) عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان حسان بن ثابت، ط ١، المطبعة الرحمانية، مصر ١٩٢٩م، ص ٤٢٥.

فأصل الترتيب: بنو أبناؤنا بنونا، إذ المراد الحكم على بني أبناؤهم وهم الأحفاد بأنهم كبنيتهم.

وقال الكميت:

كلام النبيين الهداة كلامنا وأفعال أهل الجاهلية تُفعل^(٢)
فأصل الجملة: كلامنا كلام النبيين، فالمبتدأ هو (كلامنا) والخبر هو (كلام النبيين)، وكل منهما متعين من سياق الكلام.

كذلك في قولك: (ضوء القمر ضوء الشموع)، و(أبي أخي في الشفقة) فبقريئة التشبيه وهي معنوية يتعين أن يكون (ضوء القمر) مبتدأ في الأولى و(ضوء الشموع) خبراً ويكون (أبي) مبتدأ في الثانية و(أخي) خبراً.^(٣)

وفي العبارة المأثورة قولهم: أبو يوسف أبو حنيفة.

فالمراد في العبارة تشبيهه أبي يوسف (تلميذ أبي حنيفة) بأبي حنيفة وهو أستاذه وبهذه القرنية وهي التشبيه يتعين أن يكون (أبو يوسف مبتدأ) و(أبو حنيفة) خبراً سواء تقدم أو تأخر.

فالأمثلة السابقة كلها احتوت على قرنية معنوية ميزنا بها المبتدأ من الخبر على الرغم من تقدم الخبر.

وقد أشار النحاة إلى مسألة تقدم الخبر على المبتدأ جوازاً شريطة أن لا يكون هناك خلل في المعنى وأن لا يمنع مانع من ذلك.

يقول الفاكهي: "الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، لأنه وصف له في المعنى، وقد يتقدم عليه، إما جوازاً؛ وذلك حيث لم يعرض ما يمنع من تقديمه"^(٤). فالأصل في الخبر أن يؤخر عن المبتدأ، لأنه إنما يؤتى به لبيان حال المبتدأ أو الدال على حال الذات متأخر عنها طبعاً، وخلاف الأصل أن يتقدم الخبر على المبتدأ، نحو: (في الدار زيد) فزيد مبتدأ وفي الدار جار ومجرور خبر مقدم، إنما قدم على خلاف الأصل لغرض التخصيص

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، شرح التسهيل، تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٩٨٠، ج ١، ص ٢٢١. (ولم يعرف قائل البيت حسب ابن عقيل).

(٢) الكميت بن زيد الأسدي، ديوان الكميت، تحقيق محمد نبيل طريفي، ط ٢ دار صادر، ٢٠٠٠م

(٣) عباس حسن، النحو الوافي، ص ٤٤٩.

(٤) عبد الله بن محمد الفاكهي ت ٩٧٢ هـ، كشف النقاب عن مخدرات مليحة الإعراب، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٣٦٠.

المبحث الثالث:

منع التقديم

في الجملة الاسمية

المطلب الأول : الضوابط اللفظية.

المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.

المبحث الثالث: منع التقديم في الجملة الاسمية

المطلب الأول: الضوابط اللفظية:

ثمة ضوابط تمنع أن يتقدم عنصر على آخر في الجملة العربية فعلية كانت أم اسمية، وهذا يعود على ما يطرأ على النص من ظروف تعود إلى الصيغة التركيبية أو السياق والمقام مما يجعل الترتيب مقيداً وملتزمًا فيكون المبتدأ أولاً ثم الخبر وهذا ما يسميه النحويون التزام الترتيب الأصلي في عناصر الجملة، والحديث عن الضوابط اللفظية يدور في مجمله حول ضابط لفظي واحد ألا وهو ما حقه الصدارة بين عناصر الجملة وهو ضابط عام واسع، يشمل الكثير الكثير من الحالات والمسائل والفروع، إذ يشمل كل العناصر غير المعجمية في الجملة، بالإضافة إلى ضابط آخر هو التزام الحكاية. أولاً: التزام الصدارة:

ويقصد بالصدارة: ما حقه من الأسماء والحروف أن يأتي في بداية الجملة ولا يتقدم عليه عنصر من عناصرها، وتنطوي تحت هذا الضابط أمثلة كثيرة تتعلق بالاستفهام والشرط وأحرف النصب وكم الخبرية، وما الشبيهة بـ ليس وغيرها.

فمن المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر، أن يكون المبتدأ قد تضمن حرفاً من الحروف التي لها حق الصدارة ، ومعلوم أن ألفاظ الصدارة يجب أن تقع في أول جملتها كقولنا: من قائم ؟ وأيهم جالس ؟ وفي ذلك يقول ابن أبي الربيع: " فلا يجوز في هذا المبتدأ التأخير ، ولا بد من تقديمه لما تضمنه من حروف الاستفهام وهي الهمزة ، والأصل في قولك : من جالسٌ أم عمرو أم زيد أم خالد ؟ فأرادوا الاختصار فوضعوا مكان هذا كله (من) وأيهم، فقالوا أيهم جالس ؟ فأيهم بما فيها من النيابة مناب المبتدأ كانت مبتدأ وبما فيها من النيابة مناب الهمزة كانت استفهاماً وبما فيها من النيابة مناب أم كانت للتعيين " (١)

ط ث ج چ چ د ت ث ذ ڈ ڈ ژ ژ ژ [الكهف: ١٧].

(١) ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي السبتي ت ٦٨٨، البسيط في شرح جمل الزجاني، تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦، ج ١، ص ٥٨٨.

يشير السيوطي إلى أنه يمتنع أن يتقدم الخبر على المبتدأ في حالات منها: أن يقتصر الخبر بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم، لأن الفاء دخلت على الخبر لشبهه بجواب الشرط، والجواب لا يتقدم على الشرط^(١).

كما يتأخر الخبر عن المبتدأ وجوباً إذا جاء المبتدأ بعد أما ، كقولك: أما زيد فعالم.^(٢)

إن النظر فيما سبق من أمثلة يوضح شيئاً مهماً ألا وهو تقدم المبتدأ على الخبر وجوباً ومنع تقديم الخبر ، ذلك أن المبتدأ جاء في الأمثلة السابقة من ما حقه التقديم أو الصدارة بحيث إن عناصر الجملة تبقى كما هي دون تغير بعد تصدره بدايتها أما بالنسبة لـ (كم) الخبرية فإنه يمتنع أن يتقدم أي شيء من جملتها عليها ، ذلك أن كم الخبرية لها حق الصدارة كما هي كم الاستفهامية^(٣)، وهما عنصران غير معجميين، والمقصود بغير المعجمي أنها حروف لا تشير إلى دلالات وعلاقات، ومقولات تجعل منها محددات في طول الجملة وليس لها جذور معجمية كما هي الأسماء والأفعال وكذلك (ما) التي تعمل عمل ليس فإنه لا يتقدم شيء مما في خبرها عليها لوجوب تصدرها^(٤).

ثانياً: التزام الحكاية:

إن ما روي عن العرب من أقوال مأثورة أو أمثال أو حكم يبقى على حاله التي جاء عليها النص سواء تقدم الخبر أو تأخر وفق ضابط أو من غير اتفاق مع ضابط فإن النص يبقى على حاله ومن ذلك قولهم: (الكلاب على البقر)^(٥).

فالخبر في المثال هو (البقر) وهو مؤخر وجوباً التزاماً بالرواية.

(١) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٣٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ج ٢ ص ٣٤.

(٣) ينظر: ابن برهان، العكبري، شرح اللمع ، تحقيق فائز فارس، الكويت، ١٩٨٤، ج ١، ص ٦١.

(٤) ينظر: حسن الملوخ: الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية، عالم الفكر، ص ٢٣٨-٢٣٩.

(٥) مثل يضرب عند تحرّيش بعض القوم على بعض من غير مبالاة بمعنى لا ضرر عليك فخلهم.

ينظر: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، ص ١٤٢.

المطلب الثاني: الضوابط المعنوية:

تقوم فكرة التقديم والتأخير أساساً على المعنى بطريقة أو بأخرى ، ذلك أن المعنى هو الغاية من الكلام أصلاً، ولذا فإن عملية التقديم والتأخير ترتبط بمجموعة من الضوابط التي تهدف إلى الحفاظ على المعنى، فالمعنى مهم ومرتبطة أيما ارتباط بالإعراب، فالإعراب يعني الإبانة، وهدف الإعراب إيصال المعنى^(١) ، وسأوضح ذلك من خلال الضوابط الآتية:

أولاً: نقض الوظيفة الإعرابية:

يؤدي التقديم والتأخير في بعض المواقع إلى تحول العنصر الإعرابي من وظيفته الإعرابية إلى وظيفة أخرى يتغير بها شكل التركيب كلياً الأمر الذي يؤدي إلى تغير المعنى المقصود إلى معنى آخر، لذا فإن التقديم يمتنع إذا لم يكفل للعنصر المقدم بقاءه في وظيفته نفسها.

وهو من أهم الموانع المعنوية التي يمكن أن يرجع كثير منها إليه، من ذلك أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وليس ثمة قرينة تميز أحدهما عن الآخر^(٢) نحو " أخوك إبراهيم" فإنك أخبرت عن أخيك بأنه (إبراهيم)، ولا يصح أن تقدم " إبراهيم" فتقول " إبراهيم أخوك" على جعل إبراهيم خبراً مقدماً؛ لأن المعنى سيلتبس، فإن لم يلتبس المعنى جاز نحو قوله: "كلام النبيين الهداة كلامنا"^(٣) فالواضح من المثال أنه يشبه كلامهم بكلام النبيين وليس العكس فـ"كلام النبيين" خبر مقدم.

ويمنع تقديم الخبر إذا جاء جملة فعلية والمبتدأ اسماً ظاهراً كقولك: زيد قام، فلو تقدم الفعل لصار المبتدأ فاعلاً؛^(٤) لذا امتنع التقديم.

ثانياً: حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية:

لا يخلو أي ضابط من ضوابط التقديم والتأخير من الأهمية إذ يعتمد النسق الشكلي للجملة العربية في التقديم والتأخير على ضابط معين حتى يكون هذا التقديم صحيحاً وغير مخالف لقواعد البنية النحوية للجملة العربية ، وتتمثل أهمية الضابط في جعل الجملة العربية منتظمة وفق نظام خاص هو نظام الرتب (رتب المكونات) إذ إن لكل عنصر

(١) ينظر: الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، راجعه وتممه: عبد المنعم خفاجي، ط ٢٨، المكتبة العصرية، ١٩٩٣م، ج ١، ص ٩.

(٢) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج ١، ص ٤٤٩.

(٣) الكميت بن زيد الأسدي ت ١٢٦هـ، ديوان الكميت، تحقيق محمد نبيل طريفي، ط ٢ دار صادر، ٢٠٠٠م.

(٤) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج ١، ص ٤٥٠.

إعرابي موقعاً أصيلاً يلزمه نظرياً فعلى سبيل المثال رتبة الخبر خلف رتبة المبتدأ، فإن تقدم الخبر على المبتدأ بناء على ضابط معين كان هذا الخبر مقدماً من حيث اللفظ، ولكنه مؤخر من حيث الرتبة (مقدم لفظاً مؤخر رتبة)، وهذا مقبول وجائز، لكن أن يتقدم العنصر الإعرابي لفظاً ورتبة فهذا ممنوع بل مخالف لنظام الرتب ولقواعد اللغة.

فقولك: (زيد اضربه) و(زيد هلا ضربته) يعني أنك قدمت الضمير على صلتته، أي أنك قدمت الضمير على مفسره (صاحبه) من غير مسوغ وهذا يخالف القاعدة القائلة إن الضمير مؤخر الرتبة عن مفسره؛ لذلك يمتنع التقديم حفظاً لرتبة الضمير النحوية^(١).

ثالثاً: نقض الغرض النحوي:

يرتبط عمل بعض العناصر الإعرابية في الجملة بنسق شكلي معين فإن تغير هذا النسق أو اختل أدى ذلك التغير أو الاختلال إلى بطلان عمل العنصر النحوي، لذا جاء هذا الضابط ليمنع حركة عناصر الجملة إذا كانت الحركة ستؤدي إلى بطلان عمل العنصر ويتضح ذلك في قولهم: (لا طالب موجود)

فإن اسم لا النافية للجنس نكرة وخبرها يجب أن يكون نكرة، وذلك لأن من شروط عملها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلا يخبر عن اسمها بمعرفة كما يجب أن يتأخر خبرها عنها وعن اسمها، حتى وإن كان ظرفاً أو مجروراً، فإن تقديم خبرها عليها أو على اسمها يؤدي إلى بطلان عملها، وبالتالي نقض الغرض النحوي منها، فالتأخير شرط لعملها^(٢).

وأشير هنا إلى أن الزمخشري يرى أن (لا) تعمل في المبتدأ والخبر معاً في حين يرى أبو حيان أنه يجب حذف خبر (لا) خاصة إذا كان معلوماً وذلك جرياً على لسان بني تميم، وذهب معظم النحاة إلى إعمالها عمل (إن) لمشابهتها لها في التأكيد رغم أن (لا) مختصة في تأكيد النفي بينما (إن) مختصة في تأكيد الإثبات. إن حد الجملة الاسمية أن تتكون من مبتدأ وخبر وأن يكون المبتدأ معرفة و(لا) النافية للجنس ليست مثل (إن) في ذلك، فاسم (لا) يشترط له أن يكون نكرة، وإذا كانت (إن) تعمل النصب في المبتدأ والرفع في الخبر فإن (لا) تعمل في الاسم النكرة الذي يليها الفتح وكثيراً ما يكون الخبر محذوفاً

(١) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٣٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٠٢.

على خلاف (إن) وإذا كان من الجائز أن يتقدم خبر (إن) على اسمها فإن الفصل بين (لا) النافية للجنس والاسم النكرة الذي يليها بفواصل يعني إبطال عملها^(١).

رابعاً: نقض الغرض الدلالي:

ومن ذلك أن يأتي الخبر في الجملة مقروناً بـ (إلا) أو (إنما) نحو قوله تعالى:

ثَجَّ جَ جَ جَ كَ ثَ [آل عمران: ١٤٤].

وقوله تعالى: ثَبَّ نِي نِي نِي ي ي نَحْ نَحْ [هود: ١٢].

فقد جاء المبتدأ في الآيتين الكريمتين السابقتين محصوراً في الخبر، والاسم المحصور حقه التقديم^(٢)، فيقع في بداية الجملة، وذلك لأن الغرض الدلالي يقتضي تقديم الخبر ولو أخر المبتدأ لتغير الغرض المقصود من الكلام فالمعنى في قوله تعالى: ثَجَّ جَ جَ جَ كَ ثَ [آل عمران: ١٤٤] يفيد حصر محمد صلى الله عليه وسلم في الرسالة ولو قدم الخبر فيها (وما رسول إلا محمد) لاختلف المعنى تماماً وتحول الغرض الدلالي إلى أنه لا رسول غير محمد صلى الله عليه وسلم - وعليه فإن الخبر يتأخر عن المبتدأ وجوباً؛ لأن الغرض الدلالي يقتضي ذلك، وبذا يتقدم المبتدأ. لذا كان ضابط وجوب التقديم هو الغرض الدلالي.

(١) ينظر: قاسم محمد صالح، الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان، مسائل من البحر المحيط، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩١، ص ٥٥.

(٢) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٣٣.

الفصل الثاني:

ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الفعلية.

المبحث الأول: التقديم وجوباً.

المبحث الثاني: التقديم جوازاً.

المبحث الثالث: منع التقديم.

الفصل الثاني

ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الفعلية

تمهيد:

إن النسق الترتيبي للجملة الفعلية يضم مجموعة من العناصر التي تتقاطع موقعياً وفقاً للقاعدة النحوية لتشكل أصغر نسق ترتيبي، ففي قولك: حَفَّزَ المعلم الطالب، نسق ترتيبي مكون من الفعل (حَفَّزَ) والفاعل (المعلم) والمفعول به (التالِب)، وهذا هو التكوين الرئيس المتفق عليه عند جمهور النحاة وفقاً للشكل:

فعل + فاعل + مفعول به.

فذلك هو الشكل الأصل الذي تترتب فيه عناصر الجملة الفعلية، وتترتب فيه العناصر على الصور المذكورة، إلا أن بعض هذه العناصر يخرج من موقعه ليتقدم أو يتأخر، ولكن ذلك يكون وفق ضوابط محددة تسمح بحركة عناصر الجملة من موقعها الأصل إلى موقع آخر.

و الحكم على أي عنصر في الجملة بأنه مقدم من تأخير أو مؤخر من تقديم يعود إلى بنية الجملة الأساسية فهي التي تحكم بوضع هذا العنصر أو ذاك في موضع معين أو رتبة محددة، ولولا النظر إلى هذه الرتبة المقررة لكلا العنصرين لم يحكم بتقديم هذا أو تأخير ذاك^(١).

تمتاز الجملة الفعلية بسهولة حركة عناصرها تقديماً وتأخيراً، كما أنها تحتوي عنصرين أساسيين فقط، إلا أنها تضم ملحقات متعددة.

إن العنصرين الأساسيين في الجملة الفعلية هما: الفعل والفاعل ؛ فالفعل هو المسند، والفاعل هو المسند إليه ، وترتيبهما أن يأتي الفعل أولاً ثم الفاعل ، أما العناصر الثانوية (الفضلات) في الجملة الفعلية، فتأتي بعد هذين العنصرين ليصبح الترتيب ، فعل ثم فاعل ثم العناصر الثانوية ، وهذه العناصر هي المفعول به، المفعول معه، المفعول لأجله، المفعول المطلق، الحال، التمييز، والجار والمجرور والاستثناء وأشباه الجمل ،

(١) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق، ١٩٩٦، ص ١٩٤.

وهي تتحرك بسهولة بين المواقع في النسق الشكلي للجملة فتتقدم على الفاعل تارة، وعلى الفعل تارة أخرى وعلى الاسم المختصة به تارة أخرى^(١).

(١) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص ١٩٤.

المبحث الأول:

التقديم وجوباً

في الجملة الفعلية

المطلب الأول : الضوابط اللفظية.

المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.

المبحث الأول: التقديم وجوباً في الجملة الفعلية

تتكون الجملة عند النحاة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، فأما الجملة الاسمية فالمبتدأ مسند إليه، والخبر مسند وأما الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه، والفعل مسند، وما عدا ذلك فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة، إذ إن هذا أصل الوضع بالنسبة للجملة العربية، إضافة إلى ذلك فإن الأصل في الجملة الإفادة، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة، وتتحقق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللبس، كما أن هناك أصلاً ترتيبياً (الرتبة) لعناصر الجملة، وشرط جواز العدول عن أصل من هذه الأصول أن يؤمن اللبس فتتحقق الفائدة^(١)، فلا يكون في الجملة تقديم ولا تأخير إلا مع وضوح المعنى وحيث لا تكون الرتبة واجبة الحفظ.

و العدول عن الأصل في تركيب الجملة الفعلية إلى الفرع مرهون بعدد من الضوابط التي تحفظ فائدة الكلام، وهذه الضوابط تنقسم إلى قسمين: أحدهما: ضوابط لفظية، والآخر: ضوابط معنوية، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

(١) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص ١٤٥.

المطلب الأول: الضوابط اللفظية:

إن الحديث عن ضوابط جواز التقديم والتأخير اللفظية في الجملة الفعلية متعلق بضابطين رئيسيين هما: التزام الصدارة، وهو ضابط واسع ويشمل الكثير من المسائل والفروع. ونقض الوظائف الإعرابية، وفيما يلي بيان ذلك.
أولاً: التزام الصدارة:

إن تقديم أفعال الصدارة أصل من الأصول التي وضعها النحاة في تععيد الكلام ، ذلك أنها أولى بالصدارة من غيرها، حتى على المبتدأ في الجملة الاسمية ؛ لأنها من الكلمات التركيبية وليست من الكلمات الاشتقاقية ، و الكلمات التركيبية أكثر تأصلاً في الرتبة والافتقار والبناء من الكلمات الاشتقاقية، فإذا جاءت أفعال الصدارة في بداية الجملة فإنه يتمتع أن يتقدم عليها غيرها من عناصر الجملة، لأنها أولى من غيرها في التقديم ^(١).

أما المفعول به في الجملة الفعلية فإنه يتقدم على فاعله وجوباً في أكثر من سياق، ومن ذلك، أن يأتي المفعول به اسم استفهام أو اسم شرط، فإنه يتصدر الجملة، وأن يكون المفعول به واقعاً في جواب أما التفصيلية، وأن يقترب عامل المفعول به بالفاء ^(٢).

تقول: من ساعدت؟ وما اشتريت؟ فيكون اسم الاستفهام في المثالين في محل نصب مفعول به، وقد تصدر بداية الجملة، لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها.

وتقول من تضرب أضرب ، ومن تكرم أكرمه ، وأيهم تضرب أضربه، وتقول: غلام من تضرب أضرب.

فاسم الشرط في الأمثلة السابقة جاء في محل نصب مفعول به، وحقه الصدارة، وفي المثال الرابع جاء المفعول به مضافاً إلى اسم الشرط، لذا وجب أن يتقدم على فعله وفاعله وأن يتصدر الجملة ^(٣).

فالضابط في تقديم الفاعل وجوباً وتقديم المفعول به على الفعل والفاعل أن كلا منهما جاء من الألفاظ التي لها الصدارة.

ثانياً: نقض الوظيفة الإعرابية:

(١) ينظر: الحيدرة اليمنى، كشف المشكل في النحو، ص ٦١.
(٢) ينظر: هادي نهر ، النحو التطبيقي، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، ٢٠٠٨، ج ١ ص ٣٥١.
(٣) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٣ ص ١٠.

ومثاله: صافح زيداً صديقهُ، ونادى الجيشَ قائدهُ، حيث إن كلا من (زيداً)، و (الجيشَ) مفعول به منصوب وتقدم وجوباً لأن الفاعل في الجملتين يتضمن ضميراً يعود على المفعول به وهو ضمير الغائب.

ط ڈ ژ ۀ ه ه ه ه و ژ [البقرة: ١٢٤]

ف (إبراهيم): مفعول به ، و(رَبُّه) فاعل، وقد اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، وبذلك تقدم المفعول على الفاعل وجوباً. وكذلك الحال في قوله تعالى

ط ڈ ژ ن ذ ث ت ث ث ث ت ث ڈ ڈ ف ف ف ج ژ [الأنعام: ١٥٨].

إذ تقدم المفعول به (نفساً) على الفاعل (إيمانها) لاتصال ضمير المفعول بالفاعل.

ثانياً: تعارض القواعد الإعرابية:

إن ما يدعو نظام اللغة إلى التحول عن الأصل إلى الفرع، يكمن في أمن اللبس، أو مراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب بعينه، كأن يتعارض أصل الترتيب في الجملة الفعلية (فعل+ فاعل + مفعول به) مع وجود ما له حق الصدارة من أسماء الاستفهام والشرط، فإذا جاء اسم الاستفهام مفعولاً به كان له حق الصدارة وبذا يتقدم على الفعل وجوباً، وعليه نكون قدّمنا أصلاً على أصل.^(١)

فالتقديم أحياناً يكون واجباً، إذا أدى عدم التقديم إلى تعارض قاعدة نحوية مع أخرى، ويكون الضابط في ذلك منع حدوث التعارض بين القواعد ، فالأصل في القواعد أن يكمل بعضها بعضاً لا أن ينقض بعضها بعضاً.

ومن ذلك أن نقدر في (نعم وما جرى مجراها) ضميراً مستتراً فاعلاً لها إذا فصل التمييز بينها وبين فاعلها؛ وذلك منعاً لتعارض القواعد الإعرابية،^(٢) ففي قولنا: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً زيد ، وظرف رجلاً زيد، فُدر في الأفعال (نعم، بئس، ظرف) من الأمثلة السابقة، ضمير بعد أن فُصل بينها وبين فاعلها المتأخر بالتمييز ، لأن هذا يعارض القاعدة النحوية التي تقول بأنه لا يجوز الفصل بين نَعْم ومرفوعها لا بظرف ولا بغيره^(٣) ، وعليه فقد قدر ضمير للفعل مستتر فيه يعود على متأخر عنه.

(١) ينظر: تمام حسان، الأصول، ص ١٥٣.

(٢) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج ٣، ص ٣٧٠.

(٣) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٥، ص ٣٢.

المبحث الثاني:
التقديم جوازاً
في الجملة الفعلية
الضوابط المعنوية

المبحث الثاني: التقديم جوازاً في الجملة الفعلية

الضوابط المعنوية

يعتمد جواز التقديم والتأخير في الجملة الفعلية على ضابطين أساسيين هما: أمن اللبس، وهو الأهم؛ فإذا أمن اللبس جاز التقديم والتأخير، وقد يعتمد هذا الضابط على وجود قرينة لفظية أو معنوية في الجملة حتى يتحقق.

أما الضابط الثاني فهو حفظ الرتب (رتب المكونات والوظائف الإعرابية)؛ فإذا بقيت رتب عناصر الجملة محفوظة جاز التقديم والتأخير أيضاً. وسأعرض تالياً لهذه الضابطين.

أولاً: أمن اللبس:

إن رتبة الفاعل أن يتقدم على المفعول به، نحو: ضرب عبد الله زيداً، ويجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل كقولنا: ضرب زيداً عبد الله^(١)، تقدم المفعول به على الفاعل في المثال السابق، وهذا التقديم جائز لوجود قرينة لفظية ظاهرة في ذلك، فقد ظهرت العلامة الإعرابية على كل من الفاعل والمفعول به، من ذلك أيضاً ظهور العلامة الإعرابية في التابع نحو: أكرم موسى الطويل مصطفى القصير، (الطويل) نعت لموسى منصوب مما يدل على أن موسى مفعول به، و(القصير) نعت لمصطفى مرفوع مما يدل على أن مصطفى فاعل^(٢).

فإذا أمن اللبس جاز التقديم والتأخير، وإنما يكون التقديم والتأخير مرتبطاً بالعناية والاهتمام وقد أشار سيبويه إلى ذلك فقال: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم"^(٣) فإن كان الفاعل هو الأهم تقدم وإن كان المفعول هو الأهم تقدم.

أما التقديم والتأخير في الجملة التي احتوت فاعلاً ومفعولاً به مقصورين، فإنه يجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل شريطة وجود قرينة دالة على كل منهما وإن لم تظهر عليهما الحركات الإعرابية فنقول: أكل الكمثرى موسى، وأضنت ليلى الحمى، فإن ذلك جائز لأن القرينة المعنوية هي التي تحدد الفاعل من المفعول به كما في الأمثلة

(١) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج ١، ص ٣٣٠.

(٢) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج ٢، ص ٨٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٤.

السابقة، إذ إن الكمثرى في الجملة السابقة مفعول به تقدمت أو تأخرت، وكذلك الحمى فهي فاعل أينما وقعت تقديماً أو تأخيراً.

* القرائن ودورها في التقديم والتأخير:

تشكل القرينة عنصراً مهماً في بناء النص وتحديد عناصره، وعن طريقها يتحدد القسم الأكبر من العلاقات الزمنية النحوية داخل النص^(١)، وعليه فهي تساعد بشكل كبير في توضيح المعنى داخل النص، وتحقيق الفائدة.

لقد اعتمد النحاة على القرينة سواء أكانت لفظية أم معنوية في تقرير وتحديد الكثير من الأحكام النحوية، فروعاً أو أصولاً، وقد أشار النحاة إلى ذلك في الكثير من المواقع، وقد قسم النحاة القرائن إلى أقسام ثلاثة، وهي اللفظية والمعنوية والمرجعية الزمنية (التاريخية)^(٢).

ومن أمثلة القرينة اللفظية وجود علامة تأنيث في الفعل أو خلوها منها، فإذا كان كل من الفاعل والمفعول به مقصوراً وكان أحدهما مؤنثاً، واحتوى الفعل على علامة تأنيث، كان التأنيث للفاعل، كقولك: شاهدتُ الكبرى الفتى.

فر (الكبرى) فاعل مرفوع، وإذا خلا الفعل من علامة تأنيث كان المذكر هو الفاعل نحو: شاهد الفتى الكبرى، شاهد الكبرى الفتى، فالفتى فاعل في المثالين السابقين، وكأن يتصل ضمير الثاني بالأول نحو: ضرب فتاه موسى^(٣).

أما مثال القرينة المعنوية فتقول: أكل موسى الحلوى، أكل الحلوى موسى، فكلمة موسى فاعل في الجملتين السابقتين على الرغم من تأخرها في الثانية، ومنه قولك أكلت الحلوى ليلي، وأكل الحلوى عيسى، فالقرينة في الأمثلة السابقة قرينة معنوية.

أما مثال القرينة المرجعية التاريخية التي هي فرع على القرينة المعنوية، إذ إنها ترتبط بالزمن فالسابق وجوداً في الزمن يقدم على المتأخر وجوداً في الزمن، فتقول: سبق عيسى موسى - عليهما السلام -، إن قرينة الزمن تؤكد أن موسى - عليه السلام - هو

(١) ينظر: علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢ ص ٤٠.

(٢) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٨٢.

(٣) ينظر: ابن الحاجب النحوي المالكي: الكافية في النحو، شرحه رضي الدين الأسترباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م، ج ١، ص ٧٢.

الفاعل مع أنه متأخر ولا تظهر عليه العلامة الإعرابية (التي يقول عنها بعضهم بأنها علامة لفظية) وذلك لأنه معروف تاريخياً أن موسى أسبق من عيسى عليهما السلام^(١).

ثانياً: حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية:

إذا بقيت رتبة المكونات محفوظة في الجملة مع التقديم أو التأخير، كان هذا التقديم أو التأخير جائزاً، ومن ذلك أن يتقدم المفعول به على الفاعل إذا اشتمل المفعول به على ضمير يعود على الفاعل، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية النحوية، فتقول: ضرب غلامه زيد، فقد تقدم المفعول به والمراد به التأخير، فالمفعول به مقدم في اللفظ ولكنه مؤخر في الرتبة، والفاعل تأخر لفظاً، لكنه مقدم في الرتبة^(٢).

ويشير السيوطي إلى أن الأصل أن يتقدم صاحب الضمير عليه، ذلك أن الضمير يعود على مفسره (صاحبه) المتقدم وليس المتأخر، وقد يخالف الأصل في تقديم المفسر، فيؤخر عن الضمير وذلك في مواضع، منها: أن يكون الضمير مكملاً لمعمول فعل أو شبهه، إن كان المعمول مؤخر الرتبة، والمفسر في نية التقديم^(٣)،

تقول: ضرب غلامه زيد.

وتقول: غلامه ضرب زيد.

وتقول: ضرب غلام أخيه زيد.

وتقول: غلام أخيه ضرب زيد.

فقد تقدم المفعول به في الأمثلة السابقة جوازاً، حيث جاء الضمير مكملاً لمعمول

فعل مؤخر الرتبة.

وأما أمثلة شبه الفعل، فمنها:

قولك: أضراب غلامه زيد.

وقولك: أضراب غلام أخيه زيد.

تقدم المفعول به في المثالين السابقين جوازاً على الفاعل، والضابط هو حفظ

الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية النحوية.

(١) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص ٢٨٢.

(٢) ينظر: الزجاجي، الإيضاح، أبو القاسم عبد الرحمن ابن اسحق، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، ط ٣، ١٩٧٩، ص ١٠٢.

(٣) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ١ ص ٢٢٩.

المبحث الثالث:
منع التقديم
في الجملة الفعلية

المطلب الأول : الضوابط اللفظية.
المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.

المبحث الثالث: منع التقديم في الجملة الفعلية

المطلب الأول: الضوابط اللفظية:

إن الضوابط اللفظية متعلقة بشكل بنية الجملة وعناصرها، أي ترتيب مكونات الجملة، دون الاعتماد على المعنى، فالشكل الترتيبي هو الذي يتحكم في عناصر الجملة، تقديماً وتأخيراً، ومن ذلك الرتبة النحوية التي تحفظ الموقع، والظاهرة الموقعية هي تحقيق مطالب الموقع على رغم قواعد النظام، فالرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبنى آخر^(١).

أولاً: التزام الموقع:

إذا كان التقديم والتأخير يؤدي إلى إخلال في المعنى المطلوب امتنع التقديم، ذلك أن التقديم والتأخير ذو أثر في المعنى فيتغير المعنى بتغير الموقع، لهذا وجب التزام الموقع، لوجود عنصر يلزم موقعاً واحداً في جملته ولا يخرج عنه، ولا يسمح لبقيّة عناصر الجملة بالحركة تقديماً أو تأخيراً، وهذا العنصر هو المانع الموقعي الذي يوجب التزام الموقع، إذ إنه لا يؤدي المعنى المقصود إلا في هذا الموقع ولو تقدم عليه شيء من جملته لاختل المعنى وفُسد المراد؛ وذلك لأن المانع الموقعي عنصر غير متصرف؛ إذ لا جذر له يكفل وجود مرجعية معرفية له في المعجم عند التحقيق والتدقيق^(٢)، ومن أمثلة هذه الموانع بعض الحالات التي يمتنع فيها تقديم المفعول به على الفاعل حيث ذكر السيوطي من حالات منع تقديم المفعول به على الفاعل ما يلي:

" أحدها: أن يكون أن المشددة أو المخففة نحو: عرفت أنك أو أنك منطلقاً.

ثانيها: أن يكون مع فعلٍ تعجبي نحو: ما أحسن زيداً !.

ثالثها: أن يكون مع فعلٍ موصولٍ بحرف نحو: من البرّ أن تكفّ لسانك.

رابعها: أن يكون مع فعلٍ موصولٍ بجازم نحو: لم أضرب زيداً، فلا يقدم على

الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم....

(١) ينظر: علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص ٢٥٨.

(٢) ينظر: حسن الملح: الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية، عالم الفكر، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

خامسها إلى ثامنها: أن يكون مع فعل موصولٍ بلام الابتداء، أو لام القسم أو قد أو سوف نحو: ليضرب زيدٌ عمرًا، والله لأضربنَّ زيداً، والله قد ضربت زيداً، سوف أضرب زيداً^(١).

في الحالات السابقة كلها وجد مانع موقعي منع تقدم المفعول به على الفاعل في جملته ففي الحالة الأولى كان هذا المانع هو (أن) الناسخة، وفي الحالة الثانية كان (ما) التعجبية. أما الحالة الثالثة فـ (أن) المصدرية، وفي الرابعة كان المانع الموقعي هو حرف الجزم. وفي الخامسة لام الابتداء وفي السادسة لام القسم، وفي السابعة حرف التحقيق أو التشكيك (قد)، وفي الحالة الثانية كان المانع الموقعي لحركة عناصر الجملة هو حرف الاستقبال (سوف)، وجميعها عناصر تلزم موقعاً واحداً في جملتها وتمنع حركة بقية عناصر الجملة.

وفي موضوع تقديم الحال على عاملها يقول السيوطي: " وعلى الأصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم: منها أن يكون العامل فعلاً غير متصرف نحو: ما أحسن هندٌ متجدة... أو صلة لأل نحو: الجاني مسرعاً زيدٌ... أو صلة لحرفٍ مصدري نحو: يعجبني أن يقوم زيدٌ مسرعاً... أو متصلاً بلام الابتداء، أو بلام القسم...، ومنها أن يكون العامل غير فعلٍ، ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه، وهو الجامد المتضمن معنى مشتقاً كأما في مثل: أما علماً فعالمٌ. أو اسم الإشارة وحروف التنبيه، وأن يكون الإشارة...، وكحرف التمني. وهو ليت، والترجي وهو لعل، ومنها أن يكون الحال جملةً معها الواو نحو: جاء زيدٌ والشمس طالعة^(٢)"

وضابط منع تقديم الحال على عاملها في كل ما سبق هو التزام الموقع لوجود المانع الموقعي؛ حيث إن ما التعجبية وأن المصدرية ولام الابتداء ولام القسم والفعل الجامد واسم الإشارة وحرف التنبيه وحرف التمني وحرف الترجي وواو الحال – كلها موانع موقعية تلزم موقعاً واحداً في جملتها ولا تسمح لأي من عناصر جملتها بالحركة تقديماً أو تأخيراً.

(١) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص ١١.

(٢) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص ٣٠.

أما موضوع تقديم الحال على صاحبه فقد قال فيه السيوطي: "ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوباً بكان أو ليت أو لعل، أو فعل تعجب أو اتصل بصلة (أل) نحو: القاصدك سائلاً زيداً، أو اتصل بفعل موصول بحرف نحو: أعجبني أن ضربت زيدا مؤدباً"^(١)

وضابط منع التقديم في الحالات السابقة كلها هو التزام الموقع أيضاً، وذلك لأن كلاً من الحالات السابقة يتعلق بوجود عنصر يلزم موقعاً واحداً ويمنع حركة غيره من العناصر في جملته.

وفي موضوع المفعول معه قال السيوطي: "ولا يتقدم على عامله ولا مصاحبه"^(٢) حيث يمتنع تقديم المفعول معه على صاحبه بسبب وجود واو المعية أو المصاحبة، التي حقها التوسط بين العامل والمعمول فإن تقدم المفعول معه يفسد المعنى والتركيب معاً، قياساً على واو العطف التي حقها التوسط بين المعطوف والمعطوف عليه فلو تقدم المعطوف لفسد العطف أصلاً، فالضابط الذي منع ذلك هو التزام الموقع.

وفي موضوع تقديم فعل الشرط عليه يقول الجرجاني: "اعلم أن ما يعمل فيه فعل الشرط كائن من جملته، فلا يجوز تقديمه على حرف الشرط كما لا يجوز تقديم ما بعد الاستفهام عليه، ... لأن الجزاء بمنزلة الاستفهام في أن له صدر الكلام"^(٣).

سبق أن أشرت إلى أن أدوات الشرط والاستفهام من ألفاظ الصدارة وهي موانع موقعية تلزم صدر الجملة وتمنع حركة بقية عناصر جملتها. وعليه فضابط منع تقديم معمول فعل الشرط هو التزام الموقع.

ثانياً: خفاء العلامات الإعرابية مع عدم وجود قرينة دالة:

إن عدم ظهور العلامات الإعرابية على الفاعل والمفعول به يوجب التزام أصل الترتيب، والتزام الأصل يعني أن تبقى عناصر الجملة على ترتيبها الأصلي وفق القاعدة، وبذا يتقدم الفاعل على المفعول به وجوباً، ولا تظهر الحركة الإعرابية على الفاعل والفعل، وتكون مقدرة لسبب من الأسباب الآتية:

- ١- أن يكون الفاعل والمفعول به اسمين مقصورين^(١) كقولك: ضرب عيسى موسى، ففي المثال السابق لا تظهر الحركة الإعرابية على كلا الاسمين لأنهما مقصوران،

(١) المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٧.

(٢) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٣٩.

(٣) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج ٢، ص ١١٢٠.

والمقصود يتعذر ظهور الحركة عليه، لذا وجب التزام أصل الترتيب وهو تقديم الفاعل.

٢- أن يكون الفاعل والمفعول به اسمين موصولين^(٢)؛ نحو: (حيّ الذي أتانا الذي عندنا)، فقد جاء الفاعل والمفعول في المثال السابق اسمين موصولين، والاسم الموصول من المبنيات ولا تظهر عليه حركة، لذا وجب التزام الترتيب الأصلي للجملة.

٣- أن يأتي الفاعل والمفعول به اسمي إشارة^(٣)، كقولك: (ضرب هذا هذا)، واسم الإشارة مبني وعليه يكون الأول مبنياً في محل رفع، والثاني مبنياً في محل نصب. وعليه يتقدم الفاعل على المفعول به وجوباً لأحقيقته بالرتبة تقدماً، فليس ثمة قرينة من اللفظ أو المعنى تدل على الفرق بين الفعل والفاعل.

٤- أن يكون كلاهما مضافاً إلى ياء المتكلم،^(٤) نحو: (زار صديقي أبي)، وهنا أيضاً يتقدم الفاعل وجوباً لأن عدم تقدمه يؤدي إلى خفاء حقيقة كل منها؛ لعدم وجود القرينة التي تميز بينها.

وأشير هنا إلى أنّ الفاعل يتقدم على المفعول به، وفقاً لالتزام الترتيب إذا جاء الفاعل ضميراً متصلاً^(٥)، وعندها يلزمه الاعتماد على كلمة أخرى في نطقه، وهي الفعل، فيكون الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل فيتقدم على المفعول به وجوباً، سواء أكان المفعول به اسماً ظاهراً، كقولك: أعددت كل شيء، أم كان المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل، نحو: الدرس فهمته.

(١) ينظر: تاج الدين الإسفراييني، لباب الإعراب، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب، ط١، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٤م، ص ٢٢٥.

(٢) ينظر: ينظر: علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص ٢٥٨.

(٣) ينظر: تاج الدين الإسفراييني، لباب الإعراب، ص ٢٢٥.

(٤) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج ٢، ص ٨٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٤، ٨٥.

المطلب الثاني : الضوابط المعنوية:

أولاً:- أمن اللبس:

وهو من أهم الموانع المعنوية، ويمكن أن يرجع كثير من الموانع المعنوية إليه، فقد يكون الإعراب ظاهراً غير أن لهما موقعاً إعرابياً واحداً كما هو الحال في الأفعال التي تأخذ مفعولين، فإن المفعولين يصلح كل منهما مكان الآخر وذلك نحو: أعطيت زيدا عمراً فإن الآخذ زيد ولا يصلح تقديم (عمراً) على (زيدا)، على أنه مفعول به ثان مقدم، لأن المعنى سيلتبس، ومن ذلك قول الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - في الأرقاء: (إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم) فإن التقديم غير المعنى كما ترى، ونحو قول عثمان - رضي الله عنه - : (أراهمني الباطل شيطناً) ولو قال : أراهم لانعكس المعنى^(١).

ثانياً:- نقض الوظيفة الإعرابية:-

قد يؤدي التقديم والتأخير أحياناً إلى تغير الموقع الإعرابي للكلمة، فإذا تقدم الفاعل على الفعل، أصبح الفاعل مبتدأ وإذا تقدم معمول الصفة المشبهة عليها أصبحت خبراً، وإذا تقدم معمول اسم الفاعل المعرف بـ (أل) عليه أصبح نعتاً، تقول: قام زيد، (زيد) فاعل وتقول: زيد قام، (زيد) مبتدأ، والفاعل كالجاء من الفعل لا يجوز تقديمه عليه^(٢).

وتقول: الطالب حسنٌ وجهه. فـ (حسن) مبتدأ و(وجهه) فاعل.

وتقول: الطالب وجهه حسنٌ. فـ (وجهه) مبتدأ، و(حسن) خبر.

وٹ ڈڑ پ پ ٹ ٹ ڈ ٹ ٹ ژ [الزمر: ٢٢]

في الآية الكريمة جاء اسم الفاعل المعرف بـ (للقاسية) خبراً، و(قلوب) فاعل لاسم الفاعل.

وتقول: ويل للقلوب القاسية. فـ (للقلوب) خبر، و(القاسية) نعت.

كما أن تقديم النعت على المنعوت يؤدي إلى تحول إعراب النعت إلى إعراب آخر، فلا يجوز تقديم النعت على المنعوت مع بقاء إعرابه نعتاً كقبل التقديم، فإذا تقدم زال عن كل منهما اسمه فإن كانا معرفتين كان النعت صالحاً لمباشرة العامل ووجب عند تقدمه إعرابه على حسب حاجة الجملة، فلا تقول في جاء محمد الماهر بلعب الكرة، جاء الماهر

(١) ينظر: فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٧، ص ٥٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٥٨، ٥٩.

بلعب الكرة محمد، لأن إعراب النعت يصبح فاعلاً عند تقدمه، وهو مبدل منه وصار المنعوت بدلاً^(١)، وبذلك تختلف الوظيفة الإعرابية في الجملة، ويمتنع التقديم.

أما إذا كانا نكرتين وتقدم النعت على المنعوت تحول النعت إلى النصب على الحال، إن لم يوجد مانع، ويزول عن النعت اسمه كما يزول عن المنعوت اسمه، فيصبح النعت حالاً والمنعوت صاحب الحال، تقول أينع زهر رائع، وفاح عطر جميل، تقول أينع رائعا زهر، وفاح جميلاً عطر^(٢).

ثالثاً:- نقض الغرض الدلالي:-

إن التقديم والتأخير يؤديان أحياناً إلى اختلاف الغرض من الكلام وتحوله إلى غرض أو معنى آخر، وعليه يكون التقديم والتأخير قد أفسد المعنى والتركيب، نحو قولك: زيداً اضربن .

فالفعل مؤكد بنون التوكيد، وتقدم المنصوب على الفعل دليل على أنّ الفعل غير مهم، وإلا لم يؤخره عن مرتبته، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهماً فيتنافران في الظاهر، وعليه فقد جاء التقديم للأهمية والفعل مؤكد وهذا دليل على أهميته أيضاً، فتناقض الغرض الدلالي من الكلام، وامتنع التقديم؛ لأن مقتضى الفصاحة يتطلب ذلك^(٣).

ويتقدم الفاعل على المفعول به وجوباً إذا جاء الفاعل محصوراً حيث يتأخر المحصور فيه عن المحصور، نحو قولك: إنما أحب الحقّ عليّ، (عليّ) فاعل مرفوع، وجب تأخيرها لأنه محصور فيه^(٤) ومنه أيضاً: ما ضرب زيدٌ إلا عمراً إذ لو قدم المفعول عن الفاعل لانتقض الغرض الدلالي من الكلام وتحول المعنى عن المقصود إلى معنى غير مقصود.

(١) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج ٣ ص ٤٩٨.

(٢) ينظر: المرجع نفسه، ج ٣ ص ٤٩٨، ٤٩٩.

(٣) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٣ ص ١١.

(٤) ينظر: هادي نهر، النحو التطبيقي، ج ١ ص ٣٥٢.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية

ضوابط التقديم والتأخير في القرآن الكريم

المبحث الأول: في الجملة الاسمية.

المبحث الثاني : في الجملة الفعلية.

تقوم التنوعات اللغوية في النص على الاختيار الواعي، من حيث إمكانية هذه التنوعات في أن تصنع نسقاً وترتيباً بإجراء الاحتمالات النحوية في بنية التراكيب، ذلك أن توالي الألفاظ في النطق لا يصنع نسقاً أبداً، وإنما يصنعه قصد المبدع إلى التأليفات بتكوينها الأسلوب الذي يميزها من ناحية، ويربطها بالغرض العام من ناحية أخرى^(١).

فاللغة ليست ثابتة، بل متغيرة، ومتجددة دائماً وفق ضوابط معينة تنطبق بها تعبيرات كل قوم بلغتهم عن أغراضهم، والأغراض لا تنتهي والأحداث لا تتوقف، ولا بد من أن يغطي كل حدث بدال لغوي مفرداً كان أم مركباً، ذلك أن اللغة تحقق ناطقية الإنسان بشقيها الفكري والعملي^(٢)، وعليه فإن البحث اللغوي يهتم بدراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة كونها وسيلة تكتسب معانيها من تعليق بعضها ببعض، ويكون بعضها سبباً من بعض، فتقوم الجمل أساساً على العلاقة الرابطة بين أجزائها، ومما يكشف لنا عن هذه العلاقات القرائن النحوية التي تتضافر وتتعاون في ما بينها بحيث تساعد كل واحدة فيها نظيرتها في أدائها للغاية التي تراد لها، وتكون العلاقات إما معنوية أو لفظية، فمن المعنوية الإسناد والتخصيص، والنسبة والتبعية، والمخالفة، أما اللفظية فهي العلامة الإعرابية والرتبة، والصيغة والمطابقة والربط، والتضام، والأداة والنغمة الصوتية^(٣).

لقد درس علماء اللغة قديماً أسلوب التقديم والتأخير في النظم القرآني، وحددوا أنواعه، واستقرؤوا شروطه، فوجدوا أن التقديم والتأخير في القرآن الكريم مختلف عما هو في غيره من الكلام، وقد أشار سيبويه إلى أغراض التقديم والتأخير فمنها العناية والاهتمام، بقوله: " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم "^(٤).

لقد فاق القرآن الكريم في نظامه اللغوي، وقوة نظمه وبلاغته النظام اللغوي العربي؛ فقد تصرف القرآن الكريم في وجوه الأساليب المألوفة عندهم في مواطن متعددة، كالقديم والتأخير الذي يشكل عاملاً مهماً في تحديد المستوى الدلالي في المعنى النحوي، وسأقف تالياً عند وجوه التقديم والتأخير في تركيب الجملة اسمية كانت أم فعلية وبعض

(١) ينظر: محمد عبد المطلب الخانجي، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، بيروت، ١٩٩٥، ص ٤١.

(٢) ينظر: عز الدين الكردي، التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص ١٧.

(٣) ينظر: المرجع نفسه، ص ١٧، ١٨، ١٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٥.

متعلقاتها، وأحدد ضوابط التقديم والتأخير فيها متمثلاً ذلك في القرآن الكريم، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

المبحث الأول:

التقديم والتأخير في الجملة الاسمية

المطلب الأول : التقديم وجوباً.

المطلب الثاني: التقديم جوازاً.

المطلب الثالث: امتناع التقديم.

المطلب الأول

التقديم وجوباً في الجملة الاسمية

حيث تقدم خبر الناسخ (حيثما) على اسمه (ضمير الجماعة المخاطبين) وجوباً لأنه اسم شرط وله الصدر من جملته. فضابط وجوب التقديم هو التزام الصدارة.

تقدم خبر الناسخ (أيضا) على اسمه (ضمير الجماعة الغائبين) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها. وعليه ضابط وجوب التقديم هو التزام الصدارة.

أقوى من حاجتها إلى الإخبار، لأن المتكلم لا يتحدث عن النكرة ما لم يخصصها للمخاطب، وبذلك يلتبس الخبر بالصفة^(١).

وقد كان ورود المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة جرّية أو ظرفية هو أكثر الحالات التي حصل فيها تقديم في القرآن الكريم؛ حيث تقدم الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة - سواء أكان هذا المبتدأ نكرة محضة أو غير محضة - في مواضع كثيرة جداً مقارنة ببقية حالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، حيث يصل عدد هذه الحالات إلى ما يزيد على أربع مئة حالة، وقد جاء شبه الجملة متصداً الجملة الاسمية، وكان قد تصدر إما وجوباً لأن المبتدأ نكرة محضة أو جوازاً لأن المبتدأ نكرة مضافة إلى معرفة أو نكرة موصوفة ونحن هنا بصدد التقديم الواجب لأن المبتدأ نكرة محضة، ومن هذه المواضع ما يلي:

ثُذِرَ ثُذِرَ ثُذِرَ ثُذِرَ [البقرة: ٧].

تقدم الخبر (على سمعهم) على المبتدأ (غشاوة) وجوباً لأنه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ثُذِرَ ثُذِرَ ثُذِرَ ثُذِرَ [البقرة: ١٠].

تقدم الخبر (في قلوبهم) على المبتدأ (مرض) وجوباً لأنه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ثُذِرَ ثُذِرَ ثُذِرَ ثُذِرَ ثُذِرَ [البقرة: ١٩].

تقدم الخبر (فيه) على المبتدأ (ظلمات) وجوباً لأنه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ثُذِرَ ثُذِرَ ثُذِرَ ثُذِرَ ثُذِرَ [البقرة: ٣٦].

تقدم الخبر (في الأرض) على المبتدأ (مستقر) وجوباً لأنه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ثُذِرَ ثُذِرَ ثُذِرَ ثُذِرَ ثُذِرَ [البقرة: ٢٧٤].

تقدم الخبر (لهم) على المبتدأ (أجرهم) وجوباً لأنه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

(١) ينظر: محمد حماسة، بناء الجملة، ص ١٠٣.

المطلب الثاني:
التقديم جوازاً
في الجملة الاسمية

المطلب الثالث:
منع التقديم
في الجملة الاسمية

ٹ ڈ ژ چ ج ج ج چ چ چ ژ [البقرة: ٢٢١]

تقدم المبتدأ (أمة) على الخبر (خير) وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ قد اتصل بلام الابتداء التي لها حق الصدارة في جملتها، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصدارة.

ٹ ڈ ژ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ن ژ [البقرة: ٢٢١]

تقدم المبتدأ (لعبد) على الخبر (خير) وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ قد اتصل بلام الابتداء التي لها حق الصدارة في جملتها، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصدارة.

ثانياً: حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية:

يتقدم المبتدأ وجوباً على الخبر إذا جاء المبتدأ اسماً ظاهراً والخبر جملة تتضمن ضميراً يعود على المبتدأ، وقد جاء على هذا النمط أمثلة متعددة في القرآن الكريم وخصوصاً في جزء عمّ ومنها:

قوله تعالى: **ثُ ثُ ثُ ك ك ك** [النازعات: ٢٧].

تقدم المبتدأ (السماء) على الخبر الجملة (بناها) وجوباً وامتنع تقديم الخبر لأن جملة الخبر تتضمن ضميراً يعود على المبتدأ ، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية؛ إذ لو تقدم الخبر على المبتدأ لتحول المبتدأ إلى وظيفة إعرابية أخرى هي الفاعلية أو المفعولية، وبالتالي يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وهذا غير جائز.

وقوله تعالى: **ثُ ثُ ثُ ثُ** [عبس: ٦].

تقدم المبتدأ (أنت) على الخبر الجملة (تصدى) وجوباً وامتنع تقديم الخبر لأن جملة الخبر تتضمن ضميراً يعود على المبتدأ ، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية؛ إذ لو تقدم الخبر على المبتدأ لتحول المبتدأ إلى وظيفة إعرابية أخرى هي الفاعلية أو المفعولية، وبالتالي يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وهذا غير جائز.

وقوله تعالى: **ثُ ج ج ج ج** [عبس: ٩].

تقدم المبتدأ (هو) على الخبر الجملة (يخشى) وجوباً وامتنع تقديم الخبر لأن جملة الخبر تتضمن ضميراً يعود على المبتدأ ، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية؛ إذ لو تقدم الخبر على المبتدأ لتحول المبتدأ إلى وظيفة إعرابية أخرى هي الفاعلية أو المفعولية، وبالتالي يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وهذا غير جائز.

وقوله تعالى: **ثُ ج ج ج ج** [عبس: ١٠].

تقدم المبتدأ (أنت) على الخبر الجملة (تلهى) وجوباً وامتنع تقديم الخبر لأن جملة الخبر تتضمن ضميراً يعود على المبتدأ ، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية؛ إذ لو تقدم الخبر على المبتدأ لتحول المبتدأ إلى وظيفة إعرابية أخرى هي الفاعلية أو المفعولية، وبالتالي يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وهذا غير جائز.

تقدم المبتدأ (هي) على الخبر (زجرة) وجوباً، وامتنع تقديم الخبر حتى لا يلتبس المحصور فيه وهو الخبر بالمحصور وهو المبتدأ، كما أن الاسم المحصور حقه التقديم فيقع في بداية الجملة، وعليه فإن الخبر يتأخر عن المبتدأ وجوباً، وبذا يتقدم المبتدأ، والضابط هو الغرض الدلالي.

ومنه قوله تعالى: ث تج تخ ث [النازعات: ٤٥].

تقدم المبتدأ (أنت) على الخبر (منذر) وجوباً، وامتنع تقديم الخبر حتى لا يلتبس المحصور فيه وهو الخبر بالمحصور وهو المبتدأ، كما أن الاسم المحصور حقه التقديم فيقع في بداية الجملة، وعليه فإن الخبر يتأخر عن المبتدأ وجوباً، وبذا يتقدم المبتدأ، والضابط هو الغرض الدلالي.

ومنه قوله تعالى: ث و و و و و [الغاشية: ٢١].

تقدم المبتدأ (أنت) على الخبر (مذكر) وجوباً، وامتنع تقديم الخبر حتى لا يلتبس المحصور فيه وهو الخبر بالمحصور وهو المبتدأ، كما أن الاسم المحصور حقه التقديم فيقع في بداية الجملة، وعليه فإن الخبر يتأخر عن المبتدأ وجوباً، وبذا يتقدم المبتدأ، والضابط هو الغرض الدلالي.

ومنه قوله تعالى: ث و ي ي ي ي ي [التكوير: ٢٧].

تقدم المبتدأ (هو) على الخبر (ذكر) وجوباً، وامتنع تقديم الخبر حتى لا يلتبس المحصور فيه وهو الخبر بالمحصور وهو المبتدأ، كما أن الاسم المحصور حقه التقديم فيقع في بداية الجملة، وعليه فإن الخبر يتأخر عن المبتدأ وجوباً، وبذا يتقدم المبتدأ، والضابط هو الغرض الدلالي.

المبحث الثاني:

التقديم والتأخير في الجملة الفعلية

المطلب الأول : التقديم وجوباً.

المطلب الثاني: التقديم جوازاً.

المطلب الثالث: امتناع التقديم.

المطلب الأول:
التقديم وجوباً
في الجملة الفعلية

تقدم المفعول به الضمير المتصل في (اتبعتك) على الفاعل الاسم الموصول (الذين) وجوباً؛ لأن الفاعل جاء محصوراً فيه و المفعول به محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

ثُ ثُو نِي نِي بُ نِي نِي نِي يِي نِي نِي
نِي نِي بِي بِي بِي نِي نِي [النحل: ٧٩].

تقدم المفعول به الضمير المتصل في (يمسكهنّ) على الفاعل (الله) وجوباً؛ لأن الفاعل جاء محصوراً فيه و المفعول به محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

ثُ ثُو نِي نِي بُ نِي نِي نِي يِي نِي نِي
ثُ ثُو نِي نِي بُ نِي نِي نِي يِي نِي نِي [الكهف: ٦٣].

تقدم المفعول به الضمير المتصل في (أنسانيه) على الفاعل (الشيطان) وجوباً؛ لأن الفاعل جاء محصوراً فيه و المفعول به محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي. ثُ ثُو نِي نِي بُ نِي نِي نِي يِي نِي نِي
ثُ ثُو نِي نِي بُ نِي نِي نِي يِي نِي نِي [الملك: ١٩].

تقدم المفعول به الضمير المتصل في (يمسكهنّ) على الفاعل (الرحمن) وجوباً؛ لأن الفاعل جاء محصوراً فيه و المفعول به محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي. ثُ ثُو نِي نِي بُ نِي نِي نِي يِي نِي نِي
ثُ ثُو نِي نِي بُ نِي نِي نِي يِي نِي نِي [الحاقة: ٣٧].

تقدم المفعول به الضمير المتصل في (يأكله) على الفاعل (الخاطئون) وجوباً؛ لأن الفاعل جاء محصوراً فيه و المفعول به محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

كما يتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً إذا كان المفعول به ضميراً منفصلاً أفاد الحصر، ومن أمثله ما يلي: ثُ ثُو نِي نِي بُ نِي نِي نِي يِي نِي نِي

نَا

نَا نَا نَا [النحل: ٥١].

المطلب الثاني:
التقديم جوازا
في الجملة الفعلية

المطلب الثالث:
منع التقديم
في الجملة الفعلية

الضوابط اللفظية

أولاً: التزام الموقع:

سبقت الإشارة إلى أن الموانع الموقعية هي عبارة عن عناصر تلزم موقعاً واحداً في جملتها وتمنع حركة بقية العناصر تقديمًا وتأخيراً، ومن هذه الموانع أن الناسخة والمصدرية، وحرف الجزم، ولام الابتداء، وحرفي الاستقبال (السين وسوف)، وحرف التحقيق أو التشكيك قد، وقد جاءت هذه الموانع الموقعية في القرآن الكريم فمنعت تقدم المفعول به على الفعل وأبقت عناصر الجملة على ترتيبها الأصلي دون تقديم أو تأخير، ومن أمثلتها ما يلي:

ثُذِرَ أَبُوبِ يَاسِرٍ بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِمَا كَفَرَ وَلَهُ الْحُكْمُ وَالْأَمْرُ لَهُ يَوْمَئِذٍ بِئْسَ الْمَوْعِدُ لِلْكَافِرِينَ [البقرة: ٧٧].

امتنع تقدم المفعول به (أن الله يعلم) على الفعل والفاعل (يعلمون) لأنه كان مصدراً مؤولاً من (أن) واسمها وخبرها، والضابط هو المانع الموقعي.

ثُذِرَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِإِسْمَاءَ بِنْتِ يَسْمَعَانَ وَأَخِي أَبِي يَسْمَعَانَ وَأَخِي أَبِي يَسْمَعَانَ [البقرة: ١٠٦].

امتنع تقدم المفعول به (أن الله قدير) على الفعل والفاعل (تعلم) لأنه كان مصدراً مؤولاً من (أن) واسمها وخبرها، والضابط هو المانع الموقعي.

ثُذِرَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِإِسْمَاءَ بِنْتِ يَسْمَعَانَ وَأَخِي أَبِي يَسْمَعَانَ وَأَخِي أَبِي يَسْمَعَانَ [البقرة: ١٠٧].

امتنع تقدم المفعول به (أن الله له) على الفعل والفاعل (تعلم) لأنه كان مصدراً مؤولاً من (أن) واسمها وخبرها، والضابط هو المانع الموقعي.

ثُذِرَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِإِسْمَاءَ بِنْتِ يَسْمَعَانَ وَأَخِي أَبِي يَسْمَعَانَ وَأَخِي أَبِي يَسْمَعَانَ [البقرة: ٢٣٣].

امتنع تقدم المفعول به (أن يتم) على الفعل والفاعل (أراد) لأنه كان مصدراً مؤولاً من (أن) والفعل، والضابط هو المانع الموقعي.

ثُذِرَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِإِسْمَاءَ بِنْتِ يَسْمَعَانَ وَأَخِي أَبِي يَسْمَعَانَ وَأَخِي أَبِي يَسْمَعَانَ [البقرة: ٢٣٣].

تَحِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِإِسْمَاءَ بِنْتِ يَسْمَعَانَ وَأَخِي أَبِي يَسْمَعَانَ وَأَخِي أَبِي يَسْمَعَانَ [البقرة: ٢٣٣].

امتنع تقدم المفعول به (أن تسترضعوا) على الفعل والفاعل (أردتم) لأنه كان مصدراً مؤولاً من (أن) واسمها وخبرها، والضابط هو المانع الموقعي.

أمتنع تقدم معمول اسم الفاعل (فروجهم) في الموضوع الأول و (الله) في الموضوع الثاني على اسم الفاعل؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو الابتداء؛ فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط ذ ژ پ ن ث ذ ن ت ث ث ط ث ف ف ف
ف ف ف ژ [النساء: ٧٥].

أمتنع تقدم معمول اسم الفاعل (أهلها) عليه لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو الابتداء؛ فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط ذ ژ أ ب ب ب پ ژ [الفاتحة: ١].
أمتنع تقدم النعت (الرحمن) على المنعوت (الله)؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو الجر بالإضافة، فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط ذ ژ پ پ پ پ ژ [الفاتحة: ٢].
أمتنع تقدم النعت (ربّ) على المنعوت (الله)؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو الجر بحرف الجر، فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط ذ ژ پ پ پ ن ث ذ ن ت ث ژ [النساء: ٩٢].
أمتنع تقدم النعت (مؤمنة) على المنعوت (رقبة)؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو المفعول به، وأمتنع تقدم النعت (مسلمة) على المنعوت (دية)؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو النصب على العطف؛ فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط ذ ژ گ ن ن ن ث ث ه ژ [النحل: ٩٨].
أمتنع تقدم النعت (الرجيم) على المنعوت (الشيطان)؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو الجر بحرف الجر، فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط ذ ژ ف ف ف ج ج چ ژ [الحاقة: ١٣].
أمتنع تقدم النعت (واحدة) على المنعوت (نفخة)؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو نائب فاعل، فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط ذ ژ ه ه ه ه ه ع ع ك ك ك ژ [البقرة: ٩٩].

امتنع تقدم المفعول به (الكفور) على الفعل والفاعل المستتر فيه (نجازي)؛ لأن المفعول جاء محصوراً فيه و الفاعل محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

[illegible]

امتنع تقدم المفعول به الاسم الموصول (من) على الفعل والفاعل المستتر فيه (تسمع)؛ لأن المفعول جاء محصوراً فيه و الفاعل محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

[illegible]

امتنع تقدم المفعول به (الله) على الفعل والفاعل المتصل به (تعبدوا)؛ لأن المفعول جاء محصوراً فيه و الفاعل محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

ٹ ڈ ژ چ ی ت ث ظ ط ژ ر ٹ ک ی د
ژ [النساء: ۶۲].

امتنع تقدم المفعول به (إحساناً) على الفعل والفاعل المتصل به (أردنا)؛ لأن المفعول جاء محصوراً فيه و الفاعل محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين محمد ابن عبد الله الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد،

فقد خرج الباحث من دراسته ببعض النتائج التي عليها تكون ثمرة حصاد طالما انتظره، يشار إلى أن موضوع التقديم والتأخير موضوع نحوي بلاغي، لا يفصل فيه النحو عن البلاغة بأي حال من الأحوال، وعليه فإن دراسة هذا الموضوع تتطلب بالضرورة النظر في وجوه النحو التي تبحث موضوع التقديم والتأخير، وكذا وجوه البلاغة التي تتعلق بالتقديم والتأخير، وهذا ما عرض له الباحث في ثنايا البحث وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها.

- إن كلتا الجملتين الفعلية والاسمية لديها القدرة على الاتساع والتحول والتغيير كتقدم المبتدأ على الخبر وتقديم الخبر على المبتدأ ضمن الضوابط النحوية التي تسمح بذلك، وقد ورد ذلك في مواقع كثيرة في آيات القرآن الكريم.
- ضوابط التقديم وجوباً في الجملة الفعلية هي: التزام الصدارة، والتزام الحكاية، ونقض الوظيفة الإعرابية، والرتبة، وحفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية، والغرض الدلالي.
- ضوابط التقديم وجوباً في الجملة الفعلية هي: التزام الصدارة، ونقض الوظيفة الإعرابية، وحفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية، وتعارض القواعد الإعرابية.
- للتقديم والتأخير جوازاً في الجملتين الاسمية والفعلية ضابط واحد هو أمن اللبس، وحفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية فرع له.
- ضوابط امتناع التقديم في الجملة الاسمية هي: التزام الصدارة، ونقض الوظيفة الإعرابية، وحفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية، والتزام الحكاية، ونقض الغرض النحوي، ونقض الغرض الدلالي.

- ضوابط امتناع التقديم والتأخير في الجملة الفعلية هي: المانع الموقعي، وخفاء العلامات الإعرابية مع عدم وجود قرينة دالة، اللبس، نقض الوظيفة الإعرابية، ونقض الغرض الدلالي، والشبه.
- الهدف الأساس لضوابط التقديم والتأخير هو أمن اللبس؛ فإذا أمن اللبس جاز التقديم والتأخير في الغالب.
- أبرز ضوابط التقديم وجوباً في الجملتين الاسمية والفعلية التزام الصدارة ونقض الوظيفة الإعرابية.
- أبرز ضوابط التقديم جوازاً في الجملتين الاسمية والفعلية هو أمن اللبس.
- أبرز ضوابط امتناع التقديم في الجملة الاسمية هي التزام الصدارة ونقض الوظيفة الإعرابية.
- أبرز ضوابط امتناع التقديم في الجملة الفعلية هو المانع الموقعي.
- أكثر أشكال الخبر وقوعاً في القرآن الكريم شبه جملة جاراً ومجروراً أو ظرفاً في حين كان أكثر أشكال المبتدأ وقوعاً مجيئه نكرة محضة وغير محضة؛ مما أفسح الطريق للخبر أن يتقدم على المبتدأ جوازاً ووجوباً سواء أكان ذلك في الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر أم في الجملة الاسمية المنسوخة بفعل أو بحرف ناسخ.
- اتخذت أكثر الجمل الفعلية في القرآن الكريم الترتيب الطبيعي لأركان الإسناد، وكان أبرز ما خرج عن هذا الترتيب مجيء المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل مع كون الفاعل اسماً ظاهراً، وبالتالي تقدم المفعول به على الفاعل وجوباً.
- إن حالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم تفيد في معظمها معنى الاختصاص والاهتمام والعناية في مختلف المواقع.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

المصادر والمراجع

- ١- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٧، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٤.
- ٢- إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، مصر، ٢٠٠٧.
- ٣- أحمد بن أمين الشنقيطي: الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٤- الأستراباذي، رضي الدين محمد، شرح الكافية، تحقيق عبد العال سالم مكرم وآخرون، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٥- الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٥٧.
- ٦- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي- مصر، ١٩٦١.
- ٧- أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.
- ٨- ابن برهان، العكبري، شرح اللمع ، تحقيق فائز فارس، الكويت، ١٩٨٤.
- ٩- بهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمود مصطفى حلاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦.
- ١٠- تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني ، لباب الإعراب، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب، ط١، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٤م.
- ١١- تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، ١٩٨١.
- ١٢- تمام حسان، الأصول، دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩١.
- ١٣- جلال الدين السيوطي، شرح شواهد المغني، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠.

- ١٤- جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع**، عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١.
- ١٥- ابن الحاجب، **الأمالي**، تحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، ١٩٨٩.
- ١٦- ابن الحاجب النحوي المالكي: **الكافية في النحو**، شرحه رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.
- ١٧- الحريري، **كشف النقاب عن مخدرات مليحة الإعراب**، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ١٨- الحيدرة اليمنى، **كشف المشكل في النحو**، قرأه وعلق عليه د. يحيى مراد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤.
- ١٩- ابن خالوية، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن**، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧.
- ٢٠- خليل عمايرة، **في نحو اللغة العربية وتراكيبها**، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤.
- ٢١- ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي السبتي ت ٦٨٨، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦.
- ٢٢- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، **الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة بيروت، لبنان، ١٩٨٠.
- ٢٣- زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، ١٩٦٤.
- ٢٤- ابن السراج، **الأصول**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٣.
- ٢٥- أبو السعود حسنين الشاذلي، **المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.
- ٢٦- فاضل السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٧.
- ٢٧- فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨١.
- ٢٨- أبو الفرج الأصفهاني، **الأغاني**، تحقيق علي محمد البجاوي، ط١، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج١٧ ص ٢٨.

- ٢٩- أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ت ٥١٨ هـ، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٧.
- ٣٠- أبو القاسم عبد الرحمن ابن اسحق الزجاجي، **الإيضاح**، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩.
- ٣١- القزويني، **التلخيص في علوم البلاغة**، ضبط وشرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٠٤.
- ٣٢- ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور**، ط١، مؤسسة التاريخ، بيروت، ٢٠٠٠.
- ٣٣- عباس حسن، **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.
- ٣٤- أبو العباس المبرد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٨ هـ.
- ٣٥- عبد الرحمن البرقوقي، **شرح ديوان حسّان بن ثابت**، ط١، المطبعة الرحمانية، مصر ١٩٢٩ م.
- ٣٦- عبد الله يحيى الشعبي، **شرح شواهد الكواكب الدرية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥.
- ٣٧- الشيخ عبد الغني الدقر، **معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيّل بالإملاء**، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦ هـ.
- ٣٨- عبد القادر حسين، **أثر النحاة في الدرس البلاغي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
- ٣٩- عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.
- ٤٠- عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مكتبة القاهرة - القاهرة ١٩٦١.
- ٤١- عز الدين الكردي، **التقديم والتأخير في القرآن الكريم**، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٤٢- ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، شرح التسهيل، تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٩٨٠.

- ٤٣- ابن عقيل ، بهاء الدين ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمود مصطفى حلاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦.
- ٤٤- علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.
- ٤٥- علي بن سليمان، الحيدرة اليمنى، كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي عطية مطر، مجلد ١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٤.
- ٤٦- علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٩٦٨.
- ٤٧- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٤٨- الكميّ بن زيد الأسدي، ديوان الكميّ، تحقيق محمد نبيل طريفي، ط ٢ دار صادر، ٢٠٠٠م.
- ٤٩- ابن كمال باشا ت ٩٤٠هـ، أسرار النحو، تحقيق: أحمد حسن حامد، ط ١، دار الفكر، عمان، الأردن ١٩٨٦م.
- ٥٠- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٥١- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٥٢- محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، القاهرة، ١٩٦٩.
- ٥٣- محمد عبد المطلب الخانجي، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، بيروت، ١٩٩٥.
- ٥٤- محمد بن علي الصبان ١٢٠٦هـ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ٥٥- محمود بكر، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، المطبعة الفنية، القاهرة.
- ٥٦- محمود محمد السيد شيخون، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٣م.

- ٥٧- الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، راجعه وتممه: عبد المنعم خفاجي، ط ٢٨، المكتبة العصرية، ١٩٩٣م.
- ٥٨- موفق الدين يعيش بن علي النحوي، شرح المفصل، عالم الكتب بيروت، ١٩٨٨.
- ٥٩- هادي نهر، النحو التطبيقي، عالم الكتب الحديثة، اربد، الأردن، ٢٠٠٨.
- ٦٠- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج ٢، ١٩٨٧.

الدوريات:

- حسن خميس الملح، الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية، عالم الفكر، عدد ٤، مجلد ٣١، ٢٠٠٣.

الرسائل:

- مها علي الشطناوي، - أسلوب التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة شعر الهذليين أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٦.
- قاسم محمد صالح، الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان، مسائل من البحر المحيط، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩١.
- على محمد جعفر، ظاهرة التقديم والتأخير بين المبنى والمعنى في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، ١٩٨٦م.

Abstract

The Anastrophe Regulations of Arabic sentence (An Applied study)

Prepared by:

Mohammad ali Mohammad Al Zyout

Supervisor:

Dr. Mahmoud al-deeky

This study takes the symantix Rules which control the process of preceding and postponing in Arabic sentence weather it was noun or verb, and the study consisted of an introduction in which the researcher showed his thesis content briefly and three chapters and conclusion, also the reascher talked in the first chapter about the controls of preceding and postponing in the noun sentence weather the preceding was obligation or not, also, he prevented the proceeding in the third section of the first chapter. While the second chapter, the researcher took in it the controls of preceding and post poning in the verb sentence so he show the obligation of proceeding in object and subject and the controls of that, after that the possibility of proceeding then preventing the proceeding with determining the controls for that. But in the third chapter the research or stand on the sides of preceding and postponing in (amma part) so he showed the sides of preceding and post poning in the verb sentence, and the effect of preceding, in the meaning through speaking about preceding and post poning in the sentence and it is related.